جـــامعـــة بســـــكـــرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

البعد الاقتصادي في الحراك العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية واستراتيجيه

إعداد الطالب:

قروف لميرة

إشراف الأستاذ:

أسعيد مصطفى

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
مصطفي اسعيد	دكتور	مشرفا مقررا

السنة الجامعة: 2015 / 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

في ختام هذا العمل أشكر الله عز و جل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل.

كما أشكر الأستاذ المشرف: " اسعيد مصطفى "على ما قدمه لي بداية من قبوله الإشراف علي إلي غاية إتمام هذا العمل وما بذله من جهد.

و الشكر موصول إلي أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر، على ما قدموه من توجيه و إلى كل القائمين بإعمال المكتبة .

و أشكر العائلة التي ساعدتني في انجاز هذا البحث.

وكل من ساعدني من بعيد أو قريب في إتمام هذه المذكرة.

الطالبة: قروف لميرة

مـــــقدمـــــــة

مـــقدمة

لقد ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي التي اجتاحت أجزاء العالم تقريبا، فالعالم العربي عرف منعطف ســياسي بات يعــرف بالحراك العربي، فهو سلسلة من الاحتجاجات التي شهدت انتشارا واسعا في العالم العربي أواخر عام2010، والتي أحدثت تغييرا في مستويات عديدة وهذا يعود لتداخل الأبعاد المختلقة، فكان الحراك في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل داخلية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية كان لها دور مهم وحاســم في تغــيير الأحداث، بالإضافة إلي عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية الحراك .

مثل الحراك في تونس الشرارة المبدئية للحراك العربي لتتوالى الأحداث على عدد من الدول العربية كمصر وليبيا وسورية واليمن، تباينت الآراء والاتجاهات سواء داخل الدولة الواحدة أو المنظومة ككل، فهناك من أيد هذا الحراك واعتبره أمرا أساسيا في ظل نظام جعل كل السلطات تضطهد وتفعل ما تشاء دون رقيب أو حسيب واتجاه أخر اعترض على الحراك واعتبره سببا في هدم الدول العربية. حيث سقطت أنظمة وهناك أنظمة أخرى تواجه زعزعة أسس حكمها الطويل، هذا الحدث أدى إلى تغييرات مؤثرة على الساحة العربية لها تداعيات طويلة الأمد، ليس على الصعيد السياسي فحسب بل الاقتصادي والعسكري والأمني والاجتماعي والفكري والعقائدي.

فما حدث في العالم العربي من حراك غير مسبوق وغير متوقع رغم وجود مشاكل عديدة داخل الدول من فساد سياسي واقتصادي وتهميش اجتماعي ، حيث تعاني معظم دول العالم العربي من التخلف الاقتصادي ، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية نقص الكوادر الوطنية والتفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي.

معظم بلدان العالم العربي هي ذات نظم تسلطية واستبدادية وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام وبالتالي كلها أسباب أدت إلى اندلاع الحراك العربي، ورغم كل هذه الأسباب إلا أن العامل الاقتصادي كان احد العوامل التي لعب دورا مهما في نشوب الحراك العربي فهو يؤثر في مراحل التغيير السياسي سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تأثيره على شبكات المصالح الاقتصادية أو داخل المجتمع في الوسط السياسي فضلا عن البعد الاقتصادي الذي يلعب دورا مؤثرا في تثبيت أو اهتزاز الأنظمة السياسية في دول الحراك العربي.

أهمية الدراسة:

ـــــ تكمن أهمية الدراسة في أننا ندرس ظاهرة جديدة في العالم العربي حيث انه لم تشهد هذه الدول مثل هذا الحراك الشعبي إذ ظلت الدول العربية خلال العقود الماضية في نفس النظام ولم يكن هناك تغيير للوضع.

ـــ كما أن البعد الاقتصادي له دور كبير في تحريك العلاقات الدولية خاصة في وقتنا الراهن أو داخل الدولة في حد ذاتها من خلال سياسة التوزيع او التركيز على النفط وعدم التنويع في الصادرات وأهميته في بناء وترسيخ الاستقرار بما يحققه من تلبية حاجات الأفراد والجماعات.

ـــ كما تكمن أهمية الدراسة في تفسير مختلف الأسباب التي أدت إلى الحراك العربي وسقوط الأنظمة السياسية وتداخلها .

أسباب اختيار الموضوع:

أ. الأسباب الموضوعية:

بالإضافة إلي كل ما سبق ذكره من أهمية للموضوع فان هذه الدراسة سوف تبحث في أسباب الحراك والتركيز على البعد الاقتصادي في دراسة حالة الدول العربية.

ــ من بين الأسباب الموضوعية لتناول الموضوع بالبحث هو أن هذه الدراسة تحاول فهم التطورات المستجدة بالعالم العربي تقديم رؤية تحليلية للبعد الاقتصادي ودوره في الحراك العربي.

ومن الأسباب الموضوعي التي جعلتنا ندرس الموضوع من الجانب الاقتصادي هو تهميش الاقتصاد في الدول العربية والتركيز على عائدات النفط وعدم فتح المجال لاستثمارات داخل الدولة.

ــ تعدد النظريات المفسرة للحراك العربي وتداخل العوامل أدي بالدراسة إلي محاولة الوصول وإبراز التفسير الأقرب إلي الواقع.

ب. الأسباب الذاتية:

ــ من الأسباب الذاتية هو ميولي الشخصي للجانب الاقتصادي الذي بات المحرك الأساسي في العلاقات الدولية ورغبتي في تنمية معارفي في هذا المجال وفهم الحركات السببية التي آلت إلي سقوط الأنظمة.

الدراسات السابقة:

ــ علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلي الشبكة**، حيث ركز في دراسته على البعد الاجتماعي والسياسي في الحراك العربي.

ـــ حبيب الخباز، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي**، حيث انطلق في دراسته من مطالب اجتماعية وإرادة الشعب من خلال المطالبة بالحقوق المشروعة والإصلاحات السياسية الجذرية.

ـــ إبراهيم المدهون, توفيق شومان...وآخرون، **ثورات قلقة "مقاربات سوسيوـــ استراتيجيه للحراك العربي**، حيث ركز في دراسته على تعدد الأسباب والمحركات، وتنوع المؤثرات والعوامل الداخلية والخارجية المؤدية إلى انفجار الحراك واستمراره من خلال تقديم بعض النظريات المفسر كنظرية الفوضى.

ـــ سلمان بونعمان ،**أسئلة دولة الربيع الربيع**،حيث قدم تفسيرات للحراك العربي وتقديم نماذج وسناريو لما بعد الحراك العربي ،وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع ،وآليات التغيير وتفكيك الاستبداد في العالم العربي وبناء الدولة العربية .

إشكالية الدراسة:

ففي ظل ما شهدته المنطقة العربية من حراك أخذت التحليلات التي تناولت الحراك العربي الأبعاد السياسية والاجتماعية للحركة الاحتجاجية فكل يراها بزاوية منفردة ، وعلى خلفية الارتباط بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي سياسي وتقاطع الأسباب كان الحراك زعزعة لكيانات الأنظمة السياسية في المنطقة، ومن خلال ما سبق وللتعمق أكثر في التحولات التي شهدتها الدول العربية، **نطرح الإشكالية التالية:** كيف ساهمت الأبعاد الاقتصادية في تحريك الأوضاع في دول الحراك العربي ؟

وقد تتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالحراك العربي ؟
- كيف فسرت النظرية الماركسية البعد الاقتصاد في الحراك العربي ؟

- كيف اثر النفط في اقتصاد الدول العربية ؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية السابقة يمكن أن نضع الفرضيات التالية:

- تردي الأوضاع الاجتماعية ما هو إلا نقطة إنفجار داخلي للحراك العربي لحصيلة من التفاعلات المحلية الإقليمية.
- كلما تأزمت الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية يؤدي إلي تأزم في الأوضاع الداخلية السياسية وتدخل الدول الغربية .

منهج الدراسة:

المنهج المقارن من خلال مقارنتنا للتحولات السياسية في مختلف مناطق الوطن العربي ومقارنتا لمختلف التفسيرات التي قدمت للحراك العربي والتي نجد من أرجعها للعوامل الخارجية والداخلية ومختلف المجالات التي اثر فيها الحراك العربي خاصة المجال الاقتصادي والأمني، أيضا مقارنة اقتصاديات الدول العربية وسبب في ظهور أزمات داخل دول وسقوط أنظمة وبقاء أخرى .

مستوى التفسيري من خلال تفسيرنا لظاهرة الحراك العربي ومختلف النظريات التي فسرته ومحاولة البحث عن الأسباب والدوافع والخلفيات التي أدت إلي حدوث الظاهرة بهذا الشكل و إدراك الواقع لإزالة الغموض عن هذه الظاهرة .

البناء الهيكلي للدراسة:

قسمنا الدراسة إلي ثلاثة فصول حيث حاولنا في كل فصل أن نوضح ونفسر عناصر تمس بموضوع الدراسة:

الفصل الأول: هو عبارة عن إطار مفاهيمي لظاهرة الحراك العربي نظرا لضرورة فهم هذه الظاهرة وتحليل المصطلحات المشابهة كالثورة والحراك السياسي والتغيير، أيضا بحثنا في الأسباب والخلفيات لهذه الظاهرة ، من خلال تقسيمنا للفصل الأول إلي مبحثين المبحث الأول ماهية الحراك العربي والمبحث الثاني دراسة في أسباب الظاهرة ونتائجها.

الفصل الثاني :الإطار النظري للحراك العربي وهذا بدراستنا مختلف النظريات التي فسر ظاهرة الحراك السياسي وانتشارها من دولة لأخرى ،ثم لنبرز مكانة الاقتصاد في العلاقات الدولية ومدى تأثيره من خلال تفسير كل من النظرية الليبرالية والماركسية للاقتصاد ،حيث عنونا المبحث الأول: بالنظريات المفسرة لانتشار للحراك العربي والمبحث الثاني:مكانة الاقتصاد في العلاقات الدولية .

الفصل الثالث: دور الإقتصاد في الحراك العربي حيث في المبحث الأول: تناولنا نماذج للحراك العربي من خلال دراسة ثلاثة نماذج الجزائر وما قدمته السلطة من تنازلات وتونس الإعتصام المتواصل وإسقاط النظام وسورية بدخولها في حرب أهلية والمبحث الثاني :محددات الإقتصاد التي أدت إلى الحراك العربي وتسليط الضوء على السياسات التوزيعية للاقتصاد في الدول العربية وتركيزها على النفط ،وندرة المشاريع الإقتصادية في الدول العربية ومدي تأثير الإقتصاد الريعي على الدول العربيةالعربية.

صعوبات الدراسة: صعوبة الحصول على البيانات الدقيقة لاقتصاديات الدول العربية من اجل تحليلها وفهم المؤشرات ومعرفة واقع الاقتصاد لهذه الدول وهذا لأنها تكتسي طابع السرية.

موضوع الدراسة حالة اجتماعية إنسانية متغيرة تداخلت أسبابها فالمجتمع بطبيعته متغير , فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تماشياً مع واقعه الاجتماعي ومتطلباته المستجدة لهذا يصعب التحكم في حصر أسباب الظاهرة .

شكلت الأحداث الأخيرة في الوطن العربي جدلا كبير حول هذه الأحداث سواء من خلال تسمية هذه الأحداث بالحراك العربي أو هي احتجاجات أم هي ثورة أم أنها انتفاضة شعبية وأيضا اختلاف حول الأسباب الرئيسية لهذه الأحداث سياسية اقتصادية اجتماعية و ستحاول هذه الدراسة التفرقة بين المصطلحات والغوص في الحركيات السببية لهذا الحراك العربي .

المبحث الأول:ماهية الحراك العربي

المطلب الأول:مفهوم الحراك العربي

تكتسي الدراسة طابع التحليل والنقد وهذا ما جعل الدراسة تقف عند مصطلح الحراك حيث أولى علماء الإجتماع والسياسة اهتماما بتحليل مفهوم الحراك وقد اختلفت الدراسات حسب إيديولوجيته وتخصصه واتجاهاته فكل ينظر له من زاوية.

فالحراك ينظر إليه على أنه نشاط عقلي وجودي تحكمه جدلية القضايا المجتمعية الذاتية لتصبح مطلبا حيويا.

وهناك مفهوم على أنه أنشطة تقوم بها قوى إجتماعية لتغيير الواقع وهذا الحراك يكون بتوفر أربعة مكونات:

ـــــ مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين إلى هذه القوى.

ـــــ تبلور الوعي وقد يكون عفويا أو طبقيا أو إجتماعيا.

ـــــ يحدث الوعي تحركات قد تكون عنيفة أو في شكل ديمقراطي .

ـــــ الأطر المؤسسية وقد يتوافر هذا في جمعيات أهلية أو نقابات... [1]

المدرسة الماركسية ترى أن الحراك يعني انتقال العامل من عمل يدوي إلى عمل فني.[2]

فالنظرية الماركسية تفسر الحراك من الجانب الإقتصادي

---

[1]عمار علي حسين, محمد حامد الاحمري ... وآخرون، **التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي** ،(مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ،2014)،ص7 .

[2]هشام محمود الاقداحي ،**الحراك السياسي** ، (إسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2012) ،ص232 .

أما بالنسبة للحراك الاجتماعي فقد عرفه **كيرت ماير** أنه:الوضع الذي يشير إلي إمكانية الأشخاص في التحرك إلي أسفل أو إلي أعلى الطبقة أو المكانة الإجتماعية على هرم الترتيب الطبقي ، وهذا يعني أنها ظاهرة إجتماعية حيث تنتقل أو تتحول من وضع إجتماعي معين إلى آخر[3].

نجد أن هذا التعريف يفسر لنا انتقال الطبقات الإجتماعية وتحول الأوضاع من وضع إلى آخر

يشير البعض إلي أن الحركة الإجتماعية تتكون من مجموعة من الناس ينخرطون في أنشطة محددة، ويستعملون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم. كما يقترن مفهوم الحركة الإجتماعية بمفهوم القوة الإجتماعية، والقدرة على التأثير وإحداث التغيير[4].

كما يرى هربرت بلومر: أن الحركات الإجتماعية هي ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين .[5]

ومنه هناك من قدم تعريفا للحراك العربي :أنه عملية انتقالية في نمط الحكم السياسي وإجراءاته إلى الوضع المؤسساتي والقانوني الذي يقتضيه هذا الإنتقال في غياب كتلة مؤثرة والتنظيم .[6]

كما وصف الحراك العربي على أنه حركات تعبر عن موجة رابعة من موجة الديمقراطية بعد الموجة الأولى التي شملت جنوب أوربا والثانية التي غطت أمريكا اللاتينية والثالثة التي امتدت إلي أوربا الشرقية.[7]

---

[3] سلمان بونعمان ،**أسئلة دولة الربيع الربيع**،(بيروت :مركز نماء للبحوث والدراسات ،2011)،ص 13 .

[4]الشبكة العربية الديمقراطية ،**الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، (بيروت:مؤسسة درغام، 2013)، ص16 .

[5]ربيع وهبة, فارس اشتلي، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "مصر– المغرب – لبنان – البحرين"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2011)، ص41.

[6]سهيل الحبيب ،**المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)،ص31 .

[7] نفين مسعد، **حركات التغيير العربية من منظور مقارن**، (فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011)، ص2.

نستطيع القول أن هناك ثلاث حركات حسب بعض الكتاب شهدتها الساحة العربية خلال هذه الفترة بصورة مترابطة ومتداخلة ومؤثرة ،يتعلق الحراك الأول: بمحاولات بناء تحالفات جبهوية تضم مختلف القوى ,التيارات الفكرية المعروفة تاريخيا:القومية الليبرالية والإسلامية واليسارية. أما الحراك الثاني: فيخص الجانب الفكري المؤسس لهذه الطموحات التكتلية مجسدا خصوصا في الحوار القومي الديني ،أما الحراك الثالث: هو جملة من القواسم الفكرية والنظرية التي تصب في أن الديمقراطية إنما هي الحل في نظرهم.[1]

ويشير جيف غودوين إلي أن الحراك العربي : من الحركات التي تسعي إلي إدخال تعديل جذري على المجتمعات بالإستيلاء على سلطة الدولة عبر الوسائل غير البرلمانية من دون أن تكون عنيفة بالضرورة .[2]

وان كان هناك من يشير إلى أن الحراك قد انعكس على الأقليات حيث فسروه على انه:

عملية التغيير وما أعقبها من فوضي وأعمال عنف استهدفت التنوعات الثقافية المختلفة في البلدان العربية، وانه صعود للتيار الإسلامي. [3]

المطلب الثاني: المفاهيم المشابهة للحراك العربي

يتفاوت وصف ما يحدث في الوطن العربي من قبل الباحثين والكتاب، خصوصا في البلدان التي شهدت سقوط رؤسائها واختلاف الأحداث، وحدث جدالا في تقديم مصطلح لهذه الأحداث فهناك من وصفها على أنها: ثورات عربية، الربيع العربي، انقلابات.

---

[1] سهيل الحبيب، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014)، ص30 .

[2] مصطفى علوي، **كيف يتعامل العالم الثورات العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد:184، 2011)، ص40.

[3] عبد الحسين شعبان،**المسيحيون والربيع العربي** ،(العراق: دار اراس ،2012)،ص15 .

بالنسبة لمفهوم الثورات العربية :

ولتعريف هذا المفهوم لا بد أن نتطرق إلى مفهوم الثورة التي تعني في اللغة العربية الهيجان واشتداد الغضب والإندفاع العنيف ،ولعلى استخدام المصطلح في المجال السياسي والإجتماعي أكسبه معاني جديدة كالتطور والنمو والحركة والنشاط .[8]

تعرف الثورة :على أنها اقتلاع لنظام وتفويض لبنية حكم قائم ومحو لرموز المرحلة السائدة.

حيث نجد للثورة تعريفات مجمعية تتلخص في تعريفين ومفهومين التعريف التقليدي الذي وضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفة لتغير نظام الحكم بالقوة ، وقد طور الماركسيون هذا المفهوم بتعريفهم للنخب والطلائع المثقفة بطبقة قيادة العمال.[9]

وتعرفها موسوعة علم الإجتماع بأنها: "التغيرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع ،تلك التغيرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهريا جوهريا من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وإيديولوجية وأهداف الثورة ،وقد تكون عنيفة دموية ،كما قد تكون سلمية ،وقد تكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية ."[10]

كما نجد خير الدين حسيب:حسب رأيه أن المعنى الدقيق للثورة يصف مجمل الأفعال والأحداث تقود إلي تغيرات جذرية في الواقع السياسي والإقتصادي وأيضا الإجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل

[8]سلامة موسى،**كتاب الثورات** ،ا(لقاهرة :مؤسسة هندواي، 2012)، ص12 .

[9]جون فوران ،**مستقبل الثورات "إعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة"**، تر: تانيا بشارة ،(بيروت :دار الفرابي ،2007)، ص18.

[10]شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة،** (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص47.

كامل وعميق وعلى المدى الطويل ينتج منه تغيير في بنية التفكير الإجتماعي للشعب الثائر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية.[11]

حيث اعتبر الكثير من المتتبعين أن مصطلح الثورة لا ينطبق على الأوضاع العربية من منطلق أن الذي حدث في المنطقة العربية لا يصل إلي درجة "مفهوم الثورة" التي لها العديد من المميزات أهمها إسقاط النظام ومختلف أبنيته حسب الدكتور رياض الصيداوي ،كما أن مآلات ما يجري في الوطن العربي غير واضحة المعالم ولا ندري أين ستصل.

أما مفهوم الربيع العربي فقد طرح الكثير من الجدل على الساحة العربية والإقليمية والعالمية بل وأصبح الأكثر رواجا على المستوى الإعلامي منذ انطلاق شرارته في تونس ومنه سنفكك المصطلح ، حيث يجمع العديد من الخبراء أن مصطلح الربيع تم إستراده من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم اقتباسه من أدبيات الحراك الأوربي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968 في براغ تحت مسمى" ربيع بارغ " بتشيكوسلوفاكيا[12].

كارين كايا يختار لتحديد الربيع العربي على النحو التالي: ظاهرة معقدة وتتكشف بسرعة من الإنتفاضات والثورات والمظاهرات، والحرب الأهلية، ومجموعة متنوعة من الحركات مع المحرضين متنوعة والتطلعات، بما في ذلك حرية والفرص الاقتصادية وتغيير النظام، وإنهاء الفساد.[13]

---

[11] خير الدين حسيب ،**حول الربيع الديمقراطي العربي:الدروس المستفادة** ،(مجلة المستقبل العربي ، العدد:386 ،افريل 2011)،ص9 .

[12] هاشم صالح، **الانتفاضات العربية 'على ضوء فلسفة التاريخ'**، (بيروت: دار الساقي، 2013)، ص15.

[13] K. Kaya, **Turkey and the Arab Spring** ,(Military Review, Vol. 92, No. 4 July August 2012), p 26.

وقد عرف مصطلح الربيع العربي: قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها، لتوصيف حالة الإحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية في بداية 2011.[1]

[1].2011

وقد تم ترويج مصطلح الربيع العربي التي تعني قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها، لتوصيف حالة الإحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية في بداية عام 2011، وقد تميز مصطلح "الربيع العربي" في غالبية الدول العربية بارتفاع لحالة الفوضى والقتل العشوائي والمظاهرات العشوائية الشعبية العارمة .[2]

أما بالنسبة لمصطلح الربيع العربي فيوصف على أنه مصلح إعلامي أكثر منه أكاديمي وأنه غير دقيق كما أن الأحداث إختلف في البلدان العربية واختلفت مجريات الأحداث فيها.

أما مصطلح الإنقلاب:

فهو يجري داخل النظام القائم على أيدي جزء من النخبة الحاكمة أو أيدي جزء من المؤسسات الحاكمة بما في ذلك الجيش[3].

كما تعرفه الموسوعة السياسية: عمل مفاجئ وعنيف تقوم به فئة أو مجموعة من الفئات من داخل الدولة، تنتمي في معظم الأحيان إلي الجيش ضد السلطة الشرعية فتقلبها وتستولي على الحكم.[4]

كما عرف الإنقلاب على أنه استيلاء العسكريين على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظم الحكم بالقوة بدون الرجوع للناخبين.[1]

---

[1] فريد امعضشو، **الربيع العربي : قراءة في مفهوم والمصطلح**، على الرابط: http://nador.nadorcity.com

[2] عبد النور بن عنتر، **في مصطلح الربيع العربي** ،متحصل عليه: http://nador.nadorcity.com

[3] عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص35.

[4] عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، (لبنان: المؤسسة العربية، 1985)، 372.

فمصطلح الحراك العربي هو الأقرب لتوصيف ما حدث أو ما يحدث في المنطقة العربية على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات، حتى وان كانت الإنطلاقة شبابية في بادئ الأمر إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكذا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة لتوجهات النظام البائد زادت في زخم تلك الإحتجاجات .

المطلب الثالث:بداية الحراك العربي

بعد عقود من السكون والجمود وعلى غير المتوقع ، شهد الوطن العربي حراكا غير مسبوق فأسقطت أنظمة وهزت أنظمة ،وخلقت واقعا جديدا على المستوي السياسي والإجتماعي لم تكن سرعة تشكله وعمق تحولاته لتخطر على بال أكثر المراقبين ، وقد استهل الوطن العربي عام 2011 بحركات شعبية قوية تهدف إلي تغيير في أوضاع عدد من الأقطار العربية حيث بدأت الشرارة الأولى من تونس التي بدأت بحرق محمد البوعزيزي لنفسه[2] ،وتصاعدت بوتيرة سريعة إلى الحد الذي مكنها من الإطاحة برأس النظام وبنيته في أيام قليلة، لذلك سرعان ما انتقلت الشرارة إلى مصر التي كانت تموج أصلا بإرهاصات الحراك ،وهكذا تفجرت مظاهرات التغيير و استطاعت في أسبوعين و أيام قليلة أن تطيح بدورها برأس النظام ومعاونيه الأساسيين انتقلت الشرارة إلى اليمن وليبيا و سوريا.[3]

فانتشار هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية،حيث تعددت مسارات الحراك العربي حسب طبيعة النظام وموقف الجيش ،فقد ساعد الإصرار السلمي للإنتفاضات والجيش وتآكل قاعدة النظام مع قدرة الإندماج الإجتماعي والتماسك ووحدة النسيج المجتمعي في نجاح وتواصل الحراك ونفس الأبعاد

[1]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،**الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، متحصل عليه: www. Kotobarabia.com

[2] يوسف مرتضى، **ربيع العرب "صراع محموم بين الدولتين المدينة و الدينية"**،(بيروت: راد الفارابي، 2012)، ص11.

[3]عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 91.

لعبت دورا سلبيا في تعدد ودموية الحراك حيث تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمُتظاهرين ووصلت إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن.[1] وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربيّ أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "الشعب يريد إسقاط النظام". ولقد أثبتت الأحداث أن هذه الأنظمة غاية في الضعف والهشاشة، وتبين أنّ العقلية البوليسية القمعية عاجزة عن ترويض الشعوب بشكل دائم، فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها وتجاوبها مع الأحداث قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية، وقد شكلت الثورات الشعبية العربية نقلة نوعية في أسلوب وتكتيكات الجماهير المطالبة بحقوقها، فقد شهدنا شكلا جديدا للحراك العربي .[2]

إن الشرارة الأولى للحراك العربي انطلقت من تونس بحرق الشاب بوعزيزي لنفسه ، كما أن القوى المحركة في الحراك التونسي تمثلت في الطبقة الوسطى التي تتكون من أفراد الشعب الذين استطاعوا إدراك خطورة ما تمر به بلادهم من ظلم واستبداد ونهب لثرواتهم كما نجد أيضا دورا للطبقة المثقفة، فهو حراك شعب فاض به الكيل من حاكم مستبد، يعيش في فقر وكبت للحريات والتي أطاحت بحكم الرئيس زين العابدين بن علي في تونس.[3]

فبالنسبة للجزائر في خضم موجات الحراك العربي نجد أنها سارعت في إعداد جملة من الإصلاحات التشريعية والدستورية من أجل تقوية الديمقراطية التمثيلية، حيث تم ذلك بموجب القرار التنفيذي حيث أن هذه الإصلاحات السياسية تابعة لموجة الحراك في الدول العربية وقد استعملت الجزائر إستراتيجية

[1] سلمان بونعمان، مرجع سابق، ص 15 .

[2] حسين عبد الحميد احمد رشوان، **ثورات الربيع العربي'مقارنة بالثورات العالمية'**،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014) ،ص146 .

[3] جلبر الأشقر، **الشعب يريد 'بحث جذري في الانتفاضة العربية'**، تر:عمر الشافعي، (بيروت :دار الساقي، 2013)،ص 10.

سياسية الإحتواء من أجل وضع ميكانيزمات تضبط الوضع الداخلي والحيلولة دون السير في الحراك واكتفت أن تصنف من الدول التي قامت بعملية الإصلاحات .[1]

أما وضع ليبيا يختلف فقد كانت تعاني من مشاكل عديدة كالتطرف الإسلامي ومشاكل الأقليات ومشاكل إقتصادية زادت الأمور تعقيدا فخلقت مشاكل وتأزمت الأوضاع بعد سقوط النظام وقتل الرئيس ودخول الدولة في فوضي ،ليتم اتخاذ القرار بالتدخل في ليبيا .[2]

أما في مصر فقد بدأت الإنتفاضة الشعبية غير المسبوقة عام2011 احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية، والإقتصادية السيئة، ما زاد تأجيج مشاعر الغضب الشعبي في الشارع المصري ضد استمرار النظام الذي اعتبر فاسدا في ظل حكم الرئيس السابق محمد حسنى مبارك. [3]

أما بالنسبة لدول الخليج فهي تحاول الابتعاد عما يجري في محيطها العربي وأنها غير معنية بالحراك العربي وأنها حالة استثنائية في محيطها العربي، وإن كانت التداعيات جاءت بنسب متفاوتة من بلد خليجي لأخر، بعض بلدان الخليج سعيدة بالآخر خائفة جدا ويعود هذا التباين في رؤية الحراك العربي إلي نقاط قوة تتسم بها بعض الدول ونقاط ضعف تتسم به دول أخرى ، حيث شهدت دولة البحرين حراك شعبيا حيث بدا بمطالب شعبية والتي قبلت الدولة بالحوار مع المعارضة لتحقيق الإصلاحات الدستورية.[4] وفي بداية الحراك العربي كانت البحرين قريبة من تحقيق مطالب التحول إلى ملكية دستورية عصرية،

---

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط**،(الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،2010)، ص ص87 ـــ 97 .

[2] برنار ـــ هنري ليفي، تر:سمر محمد سعد، **الحرب دون أن نحبها 'يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي'**،ص 377 ،متحصل عليه:https // twitter.com/alsha2014hid

[3] تامر خرمة, فارس اشتي،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ،ص209.

[4] نادية محمود مصطفى، **الثورات العربية في النظام الدولي**، (مصر: دار البشير للثقافة، 2014)، ص ص 116 ـــ 117.

لكن المعارضة اندفعت كثيرا وبعيدا في مطالبها وسرعان ما انحرفت المطالب الإصلاحية المشروعة إلي حراك شعبي وانزلق المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدد وحدته الوطنية.[1]

أما دولة عمان فبدأت المسيرات الاحتجاجية لتكون استجابة السلطات سريعة وحكيمة تمكنت الحكومة من امتصاص الغضب الشعبي عبر مجموعة من القرارات ، منها تغيير نصف أعضاء المجلس والوعد بحل مشكلات البطالة والفساد، وتشكيل لجنة دستورية لإعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية أكثر لمجلس الشورى .[2]

على عكس الحراك في سورية الذي لعب دورا سلبيا في تعقد ودموية التغيير ودخولها في صراع حاد بين القوي الاجتماعية والسياسية رغم محاولات النظام السوري بالقيام بالعديد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية إلا أن ارتداء كل تيار لعباءته الأيديولوجية زاد من حدة الفوضى واللجوء إلي العنف من خلال التخويف والقتل والسجن الدخول في أزمة مما إستدعي تدخل العديد من الأطراف .[3]

حيث شاركت أربع قوى رئيسية في الإنتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية: الحركات الإحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوي السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات أرضية طائفية وقبلية.

---

[1] أحمد الساري,علي أحمد الديري، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية في المجال الافتراضي الي الثورة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013)،ص17 .

[2] وليد عبد الحي، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربي**،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)، ص29 .

[3] محجوب الزويري، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014) ، ص377 .

المبحث الثاني: الحركيات السببية للحراك العربي

تعددت الأسباب في اندلاع الحراك العربي من أسباب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وما زاد من سرعة انتشاره وسائل الإعلام والإتصال أما النقطة التي فاضت الكأس فكانت عند حرق الشاب التونسي بوعزيزي لنفسه.

المطلب الأول:الأسباب الاجتماعية للحراك العربي:

رغم اختلاف الموقع الجغرافي والأنظمة وتعدد حالات نماذج الحراك العربي إلا أننا نلاحظ تشابها في تدهور الأحوال الاجتماعية التي تعتبر من الأسباب التي أدت إلي الحراك العربي ومن ابرز المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها دول الحراك العربي هي :

ــ سوء الأحوال الاجتماعية: فاستخدام الشعب لشعار الكرامة يشير إلي رغبة في إحداث تغير وهذا لطبيعة الأنظمة القاسية المنتهكة للكرامة الإنسانية مما جعل الأحوال الإجتماعية تسوء أكثر حيث تعاني شعوب الدول العربية من الفقر وهذا يرجع إلي التوزيع غير العادل للناتج القومي ،[1] أيضا انخفاض الدخل ومقابل غلاء السلع والخدمات وخصوصا بعد تخلي الدول عن دورها في تقديم الخدمات للمواطنين

[1]امحمد مالكي، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)،ص668 .

وظهور الخصخصة كسياسة اقتصادية ،والتهميش للطبقة الفقيرة في مختلف المجالات وبالتالي خلق فجوة بين الطبقة الغنية القادرة على الإنفاق و الطبقة الفقيرة التي لم تستطع التعايش مع الوضع.[1]

ــ انتشار البطالة: لا شك أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في الدول العربية كان عاملا من العوامل التي لا يمكن إغفال تأثيرها على قيام الحراك العربي، حيث تزداد نسبة البطالة بين خريجي الجامعات ذوى المؤهلات العليا وأيضا بين شباب المؤهلات المتوسطة, وقد أكدت الإحصائيات ذلك وأن البطالة في تزايد مستمر، إذن فانتشار البطالة وارتفاع معدلاتها كان سببا رئيسا في خروج الكثير من الناس ليس فقط الشباب وإنما كافة أطياف الشعب .[2]

ــ اختفاء الطبقة الوسطى: كان للسياسات الاقتصادية الخاطئة الدور الأبرز في إختفاء الطبقة الوسطى من الشعب، فقد أدت هذه السياسات إلى إفقار غالبية الشعب وتكديس الثروة في يد فئة رجال الأعمال ، وحسب بحث صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية العام 2013، فإن الطبقة الوسطى تشكل ما نسبته 44.5% من مجموع سكان المنطقة العربية، أي قرابة 146 مليون نسمة، يعيش منهم 80 مليوناً في البلدان غير النفطية و66 مليوناً في البلدان النفطية.[3] ويتركز مئة مليون نسمة ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى في مصر والمغرب والسودان والسعودية والجزائر والعراق، وخلص البحث إلى أن "الصراعات

---

[1] حبيب الخباز، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص16.

[2] مضر قيس, فواز طرابلسي... وآخرون، **ثورات الكرامة العربية'رؤى لما بعد النيوليبرالية'**، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات،2012) ،ص 38 .

[3] La Fondation Friedrich Ebert, **L'ANNUAIRE DE LA MEDITERRANEE 2010-2011 Printemps arabe, et après ?**, (Rabat: Agence des Nations Unies, 2011) ,P 12.

الطائفية، والإحتكار الإقتصادي والبيروقراطية، بالإضافة إلى الفساد والظلم الإجتماعي، عوامل أصبحت تحاصر الطبقة الوسطى."[1]

ـــــ ضعف الإقتصاد نتج عن ضعف مستوى معيشة المواطن وتراجع الخدمات الأساسية ،وزيادة معدلات الفقر حيث أن نسبة الفقر في اليمن 40 % ،سوريا وتونس 10 % .

ـــ ضعف وتراجع جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين في كثير من الدول العربية مثل التعليم والصحة والمواصلات وهو الأمر الذي له انعكاسات على جودة الحياة للمواطنين.

التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الإجتماعية كتويتر والفيسبوك والواتس آب, ساهمت بل قادت الجماهير العربية الشابة التي تمثل الأغلبية الساحقة في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية، لصنع ربيعها العربي. فالنظم التقليدية التي حكمت البلاد العربية لعدة عقود، لم ولن تستطيع مقاومة الإعلام الجديد والشاب بكل وسائله ووسائطه وتقنياته. [2]

تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر لدى الشعوب والمجتمعات العربية بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة والتعليم والتنمية والمرأة, والعلاقة مع الغرب, والفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، وسيطرة الفكر الواحد، وغياب مظاهر التعدد والتنوع والتمايز، وعدم الشعور بالحياة الكريمة وهيمنة التجار وأصحاب المصالح من المسؤولين على الحركة المالية والاقتصادية, والكثير من الملفات

[1] Philippe GAUCHER **Des populations jeunes en marge de l'échiquier socio-économique** , (LE NOUVEL ORDRE DU MONDE ARAB ,2013) ,P8.

[2] محمد المختار القلالي,الطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة في تونس**، (تونس : مطبعة فن الطباعة، 2012) ،ص19.

والأزمات التي تتسبب في زيادة منسوب اليأس والإحباط عند مختلف شرائح ومكونات المجتمعات العربية[1].

المطلب الثاني:الأسباب السياسية للحراك العربي

لقد عانت دول الحراك العربي طيلة فترة حكم الرؤساء حالة من الفساد السياسي ومن القهر والظلم والكبت للحريات، فتحالف الفساد والإستبداد والتسلط والتخلف أشاع أجواء من عدم الإستقرار السياسي الداخلي في ظل غياب كامل للديمقراطية، في مثل هذه الظروف من الطبيعي تنامي الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية ، خصوصا في ظل غياب المؤسسات المدنية القادرة على إدماج المواطنين وحمايتهم من الأجهزة السلطوية الأمنية. حيث أعلنت منظمة الدولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي "منظمة الشفافية الدولية" لعام 2010 تبين أن دولة مصر تحتل المرتبة 98 من أصل 178 دولة مدرجة في التقرير. [2]

ـــــ قانون الطوارئ وانتهاك حقوق الإنسان والمواطن: دأبت الحكومات وبعض الأنظمة على العمل بقانون الطوارئ ،وعلى هذا الأساس تتم الاعتقالات ويشعر المواطن بالظلم وأنه تحت رحمة ضباط امن الدولة وأباطرة الحكام وبموجب هذا القانون تتوسع سلطة الشرطة [3]، كما نجد أن الدول العربية توظف الدستور كآلية من آليات هندسة الإستبداد السياسي ولا سيما من زاوية ضمان التجديد للحاكم في تولي السلطة وأيضا التعديلات الدستورية الخاصة تركزت حول التجديد للحاكم لضمان بقائه في منصبه سواء

[1] إسماعيل محمد الزيود, فاطمة سليم الطورنة، **قضايا معاصرة**، (الأردن: كنوز المعرفة العلمية،2011)،ص284 .

[2] محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط" من حرب العراق إلي ثورات الربيع العربي والوقائع والتفسيرات**، (مركز دراسات الوحدة العربية،2014)، ص266 .

[3] الطاهر بنجلون، ، **الشرارة انتفاضات في البلدان العربية**، تر:حسين عمر، (المغرب :المركز الثقافي العربي ،2012) ،ص9.

من حيث فترة الحكم أم عدد مرات تولي السلطة أو وضع شروط تعجيزية للحيلولة دون قدرة المنافس في الانتخابات الرئاسية على النجاح.[1]

ــ ضعف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرت الدولة عليها ،حيث نلاحظ تعدد الأحزاب السياسية إلا أنها غير معبرة عن اتجاهات الرأي العام، فالأحزاب السياسية الحقيقية تسعى جاهدة على تكوين قاعدة للمعلومات الصحيحة عن القضايا الجماهيرية المثارة، ولا شك تنافس الأحزاب السياسية في الدول العربية التي لا تسمح بتكوينها ،أو تسمح بتكوين أحزاب صورية تفتقد الفعالية والمنافسة وبالتالي يتكون فيها رأي عام مضلل ،ويبقى الحزب الوطني الحاكم محتكر للحياة السياسية في الدول العربي حيث نجد أغلبية الأحزاب تعمل لصالح الحزب الوطني وأنها لا تملك مصداقية . [2]

ــ التهميش السياسي إلي أبعد الحدود يتمثل في عدم تمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم السياسية وحاجاتهم الإقتصادية في ظل سيطرت الحزب الواحد المقنع بصورة الجهة أو المؤتمر ،يترافق ذلك مع تدني الكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات الدولة وتحولها إلي أدوات بيد البيروقراطيات السياسية وتحول السلطات التشريعية إلي ملحق بالسلطة التنفيذية ، وتفشي الفساد في السلطة القضائية وهشاشة استقلالها.[3]

ــ الإعلام الرسمي للدول العربية كان يروج لديمقراطية النظام الحاكم وانحيازه إلى الفقراء ومحدودي الدخل على الرغم مما يشهد به الواقع من مظاهر وإجراءات تقييد الحياة السياسية وتدهور في الحياة الإجتماعية . يضاف إلى ذلك ضعفه في الأداء المهني وإقصاء الكفاءات وذوى الرأي من العمل أو

[1] أمحمد مالكي، **الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية و السياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012)،ص183 .

[2] كاظم الموسوي، **زمن الغضب العربي "الثورات الشعبية الجديدة**، 2012 ،ص ص8 ـــ 9 ،متحل عليه: www.kadhimmousawi.blogspot.com

[3] نويل كالهون، **معضلات العدالة الانتقالية"في التحول من دول شمولية إلي دول ديمقراطية تجارب من أوربا الشرقية** ،تر:صفاف شربا،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014)،ص32 .

الظهور فيه لأسباب سياسية قد يكون أهمها أنهم لا يمثلون النظام واختيار من يوالون في الثناء عليه و تمجيده مما أفقده المصداقية وأصبح عاجزا عن تكوين رأي عام صحيح .كما كان للإعلام الرسمي أثر في إذكاء الإنفلات الأمني ببث رسائل الفزع والتخويف ونشر حالة الذعر خاصة مع التعتيم الإعلامي على الأحداث وقطع الإتصالات ، لذلك يمكن القول أن أداء الإعلام كان أحد العوامل التي ساعدت في إشعال نار الحراك العربي.[1]

المطلب الثالث:الأسباب الاقتصادية للحراك العربي

هناك العديد من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في اندلاع هذا الحراك، حيث يلاحظ وجود مشكلات إقتصادية مشتركة مابين الدول العربية التي اندلعت فيها الحراك في كثير من القطاعات الإقتصادية، والتي أثرت في جودة حياة الشعوب ودرجة رفاهيتها في هذه الدول ،وفي مقدمة هذه الظروف حالة الإحباط التي أصيبت بها شعوب هذه البلدان بسبب ضعف نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي بصفة عامة، وتسببها في العديد من المشكلات في كثير من القطاعات الاقتصادية، وإخفاقها في الحد من معدلات الفقر، وتوفير فرص العمل.[2]

ــ ارتفاع معدلات التضخم ومعاناة الشعوب من ارتفاع الأسعار ونقص وسوء التغذية، وذلك في ظل الارتفاع غير المسبوق لأسعار السلع الغذائية، وكذلك في ظل فشل سياسات الدعم الحكومي في مساعدة الفئات الأكثر فقراً، حيث تشير دراسات البنك الدولي إلى أن 34% فقط من مبالغ الدعم الهائلة المقدمة في

[1]أديب نعمة،**الدولة الغنائمية والربيع العربي**،(بيروت :دار الفارابي،2014)،35ص .

[2]مروان بشارة،**العربي الخفي وعود الثورات العربي ومخاطرها**، تر:موسى الحالول، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013)، ص17 .

الدول التي شهدت الإضطرابات تذهب للفئات الفقيرة وأن 66% من هذه المبالغ تذهب للفئات التي لا تستحق الدعم[1].

العجز الكبير في المالية العامة لدول الحراك العربي بسبب تزايد الإنفاق العام الناجم عن حرص الحكومات على استيفاء الإحتياجات الأساسية للسكان وتحسين مستواها، في الوقت الذي تميل فيه الإيرادات العامة نحو الإنخفاض بسبب تراجع معدلات النمو وانخفاض قدرة الممولين على دفع الضرائب، ويتسبب العجز المالي الحالي في ارتفاع الدين العام المحلي إلى مستويات غير مستدامة، وإلى حد ما الدين الخارجي[2].

ــ التراجع الكبير في موارد النقد الأجنبي لهذه الدول، واستنزاف احتياطياتها منه نتيجة لخروج رأس المال وتراجع موارد النقد الأجنبي التقليدية، وبصفة خاصة عوائد السياحة، فضلا عن توقف تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا للظروف السياسية غير المواتية، فعلى سبيل المثال تتعرض موارد مصر الرئيسة من النقد الأجنبي حاليا لضربات حادة، خصوصا صادراتها السلعية وإيراداتها من السياحة، نظرا للتراجع الكبير في أعداد السائحين بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تتعرض له البلاد حاليا[3].

ــ تبني العديد من الدول العربية لسياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة تراجع الدور الإقتصادي والإجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ أدى إلى تباطؤ معدلات النمو الإقتصادي وشعور المواطن في هذه الدول بأن مستويات المعيشة لا تتحسن بل تتراجع، ولا تتواكب مع

---

[1] مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب, المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير المعرفة العربي للعام 2014الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة**، (دبي: دار العزيز، 2014)،ص 12 .

[2] شاكر النابلسي،**النظام العربي الجديد أوراق في الثورات العربية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)،ص 88 .

[3] عبد العالي حور،**العوامل السوسيواقتصادية والبيئية وحدود تأثيرها على الوضع الأمني في دول حوض المتوسط**،(شؤون عربية،العدد:146 ،2011) ،ص125 .

ما تعلنه الحكومات من أرقام في هذا المجال، فعلى الرغم من الإرتفاع النسبي في معدلات النمو الإقتصادي لدول الربيع العربي ، إلا أنه ليس المعبر الحقيقي عن قوة الإقتصاد ، فالأمر متعلق بسوء وعدم عدالة توزيع عوائد النمو .[1]

ــ الطفرة النفطية وتراجع الإنتاج على حساب الإستهلاك وصعود الإقتصاد الريعي وبروز الثورات الطائلة وتعميم الفساد وتهميش واسع للفئات الشعبية.

لكننا نجد أيضا عدة عوامل خارجية أثرت في الحراك العربي وزادت من تأجيجه ونذكر منها :

تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي، إذ أن العولمة رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الإنفتاح والإلتقاء والإندماج بين كل المجتمعات، مبنية في الأساس على النموذج الرأسمالي قد تؤثر ــ أي العولمةــ على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية و الإنصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد[2].

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في الوطن العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة، فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطا بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الإستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب.[3]

---

[1] حيدر ابراهيم علي، **الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (القاهرة :السياسة الدولية، العدد:187 ،مجلد: 46 ،2011)،ص ص51 ــ52 .

[2] عز الدين شكري فشير، **كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟**، (القاهرة: السياسة الدولية، العدد:184،2011)،ص43 .

[3] جمال منصر، **التدخل العسكري الإنساني**،(بيروت:الدار العربية للعلوم ،2012)،ص83 .

حيث نجد من يرى أن العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغيرات فيه استنادا إلى وثائق سرية كشفها موقع ويكليكس قامت الولايات المتحدة الأمريكية بنشرها ،وان له دورا فاعلا بما حدث في العالم العربي بكشف هذه الوثائق أمور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم ،وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول .[1]

يمكننا في نهاية هذا الفصل الذي حاولنا أن نوضح المفاهيم المختلفة التي أطلقت على ما حدث في أواخر 2010 فكان اختلاف في التسمية كالثورة والإنقلاب وغيرها من المصطلحات، إلا أننا توصلنا إلى أنه عبارة عن حراك شهدته الدول العربية ورغم اختلاف المكان والزمان إلا أن محركات الحراك العربي مشتركة في إنفجار الحراك كالتهميش الإقتصادي والإجتماعي ،غياب الحريات السياسية ...وغيرها من الأسباب التي دفعت الي الحراك وقد إتسم الحراك بخصائص من بينها بدا حراكا مجتمعيا غير مسيس وغير منظم ، لا تحمل مشروعا سياسيا أو أيديولوجيا بل مطالب إجتماعية، إسقاط الأنظمة وازدواجية المواقف الأجنبية كدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة .

[1] طه جابر العلواني، **تأملات في الثورات العربية** ،(القاهرة: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2011)، ص69 .

في ظل ما شهدته المنطقة العربية من حراك وتحولات في المشهد والواقع العربي، عدة تساؤلات تطرح نفسها حول التغيير العربي في ما إذا مقدمة للفوضى الخلاقة التي تبنها إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، أو أنها صنيعة مواقع التواصل الاجتماعي ضمن سياق مخططات أمريكية ،أم أنها ظاهرة التأثير المتدحرج أي تأثير الدومينو أي عامل الانتشار أو العدوى والإنتقال ممن دولة إلى آخري وسقوط الأنظمة ، كما تطرقنا إلي الإقتصاد وتأثيره في العلاقات الدولية وتفسير النظرية الماركسية والليبرالية للإقتصاد .

المبحث الأول:النظريات المفسرة للحراك العربي

المطلب الأول:نظرية المؤامرة

نظرية المؤامرة هي لفظة قديمة منذ الأزل أول مؤامرة في التاريخ هي مؤامرة إبليس اللعين على سيدنا آدم حين أغواه ليخرجه من الجنة، مخطط موجود و واقع من قدم أدم و قدم إبليس.

بدأت لفظة نظرية المؤامرة تنتشر في الأوساط الغربية قبل العربية و بدأ ذلك بعد العولمة و الإنفتاح على العالم عن طريق التكنولوجيا و الانترنت و ذلك في العشر سنوات الأخيرة تقريباً بدأ العالم ينظر لهذه النظرية كثيراً خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر و التي ذُكرت في النظام العالمي الجديد، ويعتبر جلال أمين أن لا عيب في ما يسمى بنظرية المؤامرة إلا اسمها! فـــ «نظرية المؤامرة» اسم قبيح لعملية عقلية مشروعة تماماً، وهي البحث عن تفسير لظاهرة لا يساعد في فهمها ما نراه أو نسمعه من تفسيرات.[1]

فسر أنصار هذا التيار الحراك العربي بتفسير تآمري من خلال نظرية المؤامرة لمستفيد خارجي وهي في الأساس صنيعة قوى خارجية غربية (أمريكية أو أوروبية أو صهيونية) وليست نتيجة محضة لفشل الأنظمة الفاسدة المستبدة ، المفارقة أنها إستمدت تماسكها من الدعم الغربي لها وأن هناك مصالح ربما تكون اقتصادية وربما سياسية أو جيوإستراتيجية لن تتحقق إلا بالثورات العربية وتغيير الأنظمة،[2] وهذا يخالف منطق الثورات التي تعتبر مشروع تحرري لمواجهة تبعية الأنظمة وارتهانها بالخارج, وتعديل النظام الإقتصادي ليحقق العدالة الإجتماعية للمواطنين مما يمس بالمنظومة الإقتصادية الحاكمة, وتقويم السياسة الخارجية لتعبر عن المصالح الوطنية والقومية وتتسق مع الهوية ودوائر

[1] علي بن ابراهيم النملة، **هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل**،(الرياض: الفكر العربي ،2009)،ص14.

[2] خالد حنيفي علي، **القابلية للتفكير التآمري في مراحل التحولات الكبرى**،(مجلة السياسة الدولية،ع:198 ،2014).

الإنتماء بما في ذلك إعادة الإعتبار للقضية الفلسطينية كمركز الصراع وإعادة تعريف الأمن القومي وخريطة الحلفاء والأعداء وهذا بالضرورة يضر المصالح الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية.[1] تسعى الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تهيئة التوازنات الكبرى لبناء إمبراطوريتها العالمية وإعادة رسم جغرافية العالم من خلال مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتيح لها التدخل في أي منطقة من العالم بدعاوى إنسانية وحضارية.

المنطق الحضاري له رؤية خاصة في هذه المؤامرة إذ تتطابق الأهداف الإسرائيلية مع الأهداف الأمريكية بهذا الخصوص ,فإسرائيل تعيقها الهوية العربية الإسلامية عن تحقيق أهدافها والحراك فرصة لفرقعة الهويات في المنطقة وستكون بذلك إسرائيل واحدة من فسيفساء وتركيبة منوعة للهويات يختفي معها الطابع العربي الإسلامي, وبدورها ترى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نظرية صامويل هنتغتون أن جميع الحضارات يمكن احتواءها ضمن الحضارة الغربية ما عدا الحضارة الإسلامية فان تطورها ينحى دوما ضمن منحى خاص بها والأكثر من ذلك تتوقع هذه النظرية أن التصادم الرئيسي سيكون بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية .[2]

وفي هذا الإطار نجد مثلا الرئيس معمر القذافي والرئيس على عبد الله صالح يوجهون الاتهام إلى (إسرائيل) والولايات المتحدة بإدارة موجة الاحتجاجات الجماهيرية التي تعم العالم العربي.[3]

وبشكل عام فإن أنصار هذا التفسير يرون بأن ثورات الربيع العربي لها اتجاهات متعددة، حيث يُمكن بلورة هذه الأفكار والرؤى والتصورات والانتقادات التي طرحها ويطرحها أنصار هذا الاتجاه في النقاط التالية:

---

[1] ثائر ديب، **عن التناقضات الداخلية و المؤامرة الخارجية**، (مجلة السياسة الدولية،2015)،متحصل عليه: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/5333/.

[2] سعيدة عكاشة،**سياقات وآليات بروز إسرائيل في خطاب المؤامرة**،(مجلة السياسة الدولية،ع: 204 ،2016).

[3] أميرة البربري، **العرب والولايات المتحدة الأمريكية..المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة**، (مجلة السياسة الدولية، ع: 98).

ــأولا: تخدم مشروع إعادة تقسيم المنطقة العربية من جديد، وبأشكال مستحدثة قد تبهر الشعوب وتحظى برضاها ودعمها بعد أن ضاقت ذرعا بحكامها.[4]

ــ ثانيا: إن استمرار الحديث عن مؤامرات أجنبية وراء الحراك العربي، يعود إلى الإدارة الأمريكية ففي عهد الرئيس السابق جورج بوش الابن قد لوحت في فترة ما عن عزمها جعل نشر الديمقراطية في المنطقة العربية إحدى أولويات سياستها الخارجية، وكان العنوان الرسمي لهذه السياسة 'مشروع الشرق الأوسط الأكبر' الذي طرح عام 2004، ولكن القمة التي دعيت لها دول عربية معروفة لم تقبل هذه التوصية بل خففتها إلى ما سمي أولاً بمبادرة الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا .[1]

فإستخدام الخطاب التآمري حسب قول أحد الباحثين زاد اللجوء إليه في المنطقة العربية بشكل يكاد يكون وبائيا وإكتساحيا وشعبويا، فكل التطورات التي يمر بها الوطن العربي تتم قراءتها من خلال واحد أو أكثر من أنماط التفكير المؤامراتي، والتي حددها الباحث في ستة أنماط، الاستهداف، والاستدراج، والتشكيك، والمستفيد، والإختراق، وأخيرا نمط الهذيان. يجمع بين هذه الأنماط عدد من الخصائص يمكن إجمالها فيما يأتي: إن العالم محكوم فقط بفكرة المباراة الصراعية الصفرية، وإن هناك طرفين فقط في أي علاقة تفاعلية، وهذان الطرفان أحدهما مفعول به في كل الأحوال، ويفتقر إلي كل من الإرادة أو الرغبة أو القدرة علي الفعل. أما الطرف الآخر في هذه العلاقة فلديه أجندة خفية لتنفيذها، ويفتقر بشكل كامل لأية قيم أخلاقية أو دينية تحكمه ويستطيع هذا الطرف سلب الطرف الآخر في التفاعل إرادته، بحيث يجبره علي التصرف وفقا لأهدافه ومصالحه وإرادته وتعليماته.[2]

---

[4]ابو بكر الدسوقي، **قضايا السياسة الدولية واتجاهات التغير العالمي**،(مجلة السياسة الدولية،ع:200 ،2015).

[1]أحمد الحناكي، **نظرية المؤامرة في كبير يجيده العرب** ،(مجلة العرب الدولية، 2014)، متحصل عليه: http://arb.majalla.com/2014/01/article55249546 .

[2]أمل حمادة، **الإسلاميون وخطاب المؤامرة.. قراءة مغايرة لتجربة تونس**،(مجلة السياسة الدولية،ع: 204، 2016).

في الوقت الذي لا ينكر فيه أحد وجود المؤامرة كأحد أشكال السلوك التفاعلي بين البشر والكيانات، فلا يوجد إتفاق علي حجم الدور الذي تلعبه هذه المؤامرة في هذه التفاعلات، فالبعض يراها هي التفسير الوحيد لكل التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تدور حولنا، سواء كان داخليا أو خارجيا في المقابل يذهب البعض في رفضها وإنكار وجودها من الأساس، ويربط بين الإعتقاد بوجودها وعدم عقلانية أو رشادة القائل بهذا.

تخطيط الدول الغربية بتقسيم الوطن العربي بالتأكيد على الديمقراطية التي نتجرع منها التشرذم والفرقة والخلافات الطائفية والعرقية كما نجد أن الدول الراعية اليوم للديمقراطية هي أصلا نفس الدول التي إحتضنت أنظمة الإستبداد المحلي فعندما يتحدث بعض الساسة الغربيين عن الديمقراطية والحقوق والحريات وعن الدعم لهذا التوجه نجده ليس إلا من باب الخطابة وليس السياسة [1]،فالغرب وأمريكا ما يعنيهم هو تأمين الطاقة والمواد الخام والتصدي للهجرة نحو الغرب وفتح الأسواق الاستهلاكية هذه هي الثوابت الأمريكية والغربية المعلنة من خلال الدراسات والأبحاث لعشر سنوات الأخيرة في مراكز ومؤسسات البحوث الأمريكية والغربية لكن ماذا عن استمرارية الوجود الإسرائيلي وتفوقه العسكري على دول المنطقة العربية؟.

المطلب الثاني:نظرية الدومينو

ظهرت هذه النظرية وسادت في الخمسينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة، ومن ثم إنتشرت في العالم الغربي بشكل خاص ومفادها إذا كانت دولة في منطقة معينة تحت نفوذ الشيوعية فان الدول

[1]أمل جمادة ،مرجع سابق.

المحيطة بها ستخضع لنفس النفوذ عبر تأثر الدومينو وبالعكس فإن إنهيار نظام شيوعي في منطقة ما تتبع النظام الاشتراكي الشيوعي يؤدي إلى إنهيار باقي الأنظمة تباعا.[2]

لعبت نظرية "الدومينو" في العلاقات الدولية دور الحجة الجيوسياسية التي بررت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها التدخّلية لإحتواء امتداد المعسكر الشرقي أثناء الحرب الباردة، وإستعانت بها الإدارة الأمريكية لإقناع الرأي العام الأمريكي والدولي بالتدخل العسكري الأمريكي في فيتنام (1954-1975).

نظرية الدومينو أو نظرية التتابع هي أطروحة جيوسياسية تؤكد على أن ظهور أحداث معينة أو قيم إيديولوجية معينة في دولة ما يمكن أن يؤدي أوتوماتيكيا إلى تفشي الأحداث نفسها والقيم الإيديولوجية في الدول المجاورة للدولة، في إطار علاقة تأثير وتتابع تتسارع من خلالها وتيرة الانتشار بطريقة فائقة لا يمكن الحد منها أو احتوائها .

ويمكن تقديم تعريف لنظرية الدومينو: أنها نظرية جيوسياسية طورت من قبل مجموعة من السياسيين الأمريكيين مفادها أنه إذا إضطرت دول صغيرة إلى الإستسلام إلي الشيوعية فإن جيرانها ستتبعها بثبات وبسرعة.[1]

تقوم نظرية الدومينو على إفتراض أن وقوع دولة ما في قوة كبيرة يؤدي إلى توالى سقوط الدول المجاورة, فنضريه الدومينو مستوحاة من تصفية قطع الدومنة المصفوفة الواحدة بعد الأخرى فإذا أسقطت إحدى هذه القطع ستحدث تفاعلات تؤدي إلى سقوط باقي القطع أي؛ أن سقوط نظام سياسي معين في

[2]عدنان السيد حسين ،**الحراك العربي والوحدة الوطنية** ، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد:34 ،2012).

[1]فؤاد حمه خورشيد ،**ثورات الربيع العربي: تحليل جيوبولتيكي نقدي**، (الحوار المتمدن،ع:3724 ،2012).

منطقة ما من العالم يمكن أن يؤدي إلي حدوث تحولات سياسية عميقة في بقية دول المنطقة ،حيث تركز نظرية الدومنو على أهمية العامل الخارجي لإحداث تغير في دولة ما من خلال التأثير المتبادل.[2]

ومن هنا نجد العديد من المتتبعين والمهتمين بالشؤون العربية أن هناك قدر كبير من المصداقية والمنهجية والصحة في هذا الطرح جعل المحللين يلجأون لهذه النظرية لتفسير الأحداث من خلال:

ــ البلد الأول في مصفوفة الدومنو كانت تونس والجدير بالذكر أنها لم تسقط بفعل خارجي أو بسبب تأثير عوامل خارجية بل ضعف الجذور السياسية والاجتماعية لنظام زين العابدين بن أدي إلى عدم الاستقرار فتعتبر تونس أولى أحجار الدومينو العربية .[3]

ــ أن الحراك العربي ركز أساسا على الدول العربية ذات الأنظمة الرئاسية العسكرية التي تجمع بين الطبقة السياسية والعسكرية البوليسية لإدارة الدولة كتونس, مصر, سورية, ليبيا ....وهذه الدول هي أحجار الدومنينو التي تتصف بتقارب شكل ومضمون الأنظمة السياسية والإجتماعية .

أثر التطور السريع في مجال الإعلام والإتصال ودوره البارز في عملية العدوى ، حيث إن هذا التطور جعل العالم كله كالقرية الصغيرة فإذا وقع حدث في بلد ما يتأثر به بلد آخر وبسهولة، فإنطلاق الشرارة من تونس نهاية 2010, وتبعها حراك شعبي أخرى في مصر أسقطت نظام الرئيس حسنى مبارك، وشهدت كل من ليبيا واليمن حراكا سعت إلى إسقاط نظامي كل من الرئيسين معمر القذافي وعلى عبد الله صالح وهذا تطبيق حرفي لنظرية الدومينو.[1]

[2] Peter T. Lesson and Andrea M.Dean, **"The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation"**, (American Journal of Political Science, Vol.53, No.3 Jul., 2009).
[3] Philipp O. Amour ، **The End of the Arab Spring?**، (ALTERNATIVES TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS ، Vol. 12, No. 3, 2013).

[1] Fadi Elhusseini, **Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms** (Political Economic & Social Forces, HEMISPHERES, Vol. 29, No. 2, 2014).

تبرز نظيرة الدومنو من خلال تأثير الدول على بعضها البعض أي أن دول الحراك العربي عاشت المعطيات نفسها والظروف التي أدت لإندلاع الحراك، كسوء الأحوال المعيشية والركود الإقتصادي وإنتشار الفساد وعدم نزاهة العمليات الإنتخابية والتضييق الأمني والسياسي والإعلامي .

المطلب الثالث:نظرية الفوضى الخلاقة

تعرف الفوضى على أنها تصور سياسي يرمي إلى إلغاء الدولة وإستبعاد كل سلطة من داخل المجتمع كما تطرح حركة أفكار وممارسة من خلال بناء حياة مشتركة على أساس الإرادة الفردية.

دخل مصطلح (الفوضى الخلاقة) القاموس السياسي في العقدين الأخيرين، ويتميز بقدر كبير من الإلتباس والتأويل يصل إلى حد التحايل والتلاعب اللفظي لوصف حقبة سياسية تاريخية صاخبة ، وبمسار خارج المألوف الطبيعي للخطاب السياسي ــ الفكري التقليدي ــ ، عبر بناء نسيج من المتقالبات المختلفة للمصطلحات تهدف إلى تحقيق إستراتيجية معينه ومنهج لإدارة المصالح الأمريكية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح[1].

ولعل أبسط تعريف للفوضى الخلاقة هو أنها (حالة سياسية أو إنسانية يتوقع أن تكون مريحة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث) ، فهي أحداث متعمد لفوضى بقصد الوصول إلى موقف أو واقع سياسي يرنو إليه الطرف الذي احدث الفوضى.

يمكن أن نتلمس مفهوم الفوضى في كتابات " نيقولا ميكافيلي" في كتابه الأمير إذ اعتبر أن النظام ينشأ من الفوضى وان الفوضى تحدث الخراب الذي تقام على أنقاضه النظام ، غير انه لم يشأ إحداث الفوضى للوصول إلى النظام بقصد ، أي انه لم ينظر إلى الفوضى كسياسة تخلق النظام وإنما وضعها ضمن

[1] مصطفى بكرى، **لفوضى الخلاقة أم المدمرة مصر في مرمى الهدف الأمريكي**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، 2005)، ص 128.

تسلسل طبيعي يحدث في المجتمعات فالفوضى عنده نتاج الراحة الذي هو نتاج السلم في حين أن الفوضى تنتج الخراب الذي ينتج بدوره النظام. [2]

وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه (صموئيل هنتجتون) بـــ "فجوة الإستقرار" وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الإستقرار بشكل أو بآخر. فإتساعها يولد إحباطاً ونقمة في أوساط المجتمع، مما يعمل على زعزعة الإستقرار السياسي، لاسيما إذا إنعدمت الحرية الإجتماعية والإقتصادية، وإفتقدت مؤسسات النظام القابلية والقدرة على التكييف الايجابي، ذلك أن مشاعر الاحتقان قد تتحول في أية لحظة إلى مطالب ليست سهلة للوهلة الأولى، وأحياناً غير متوقعة ما يفرض على مؤسسات النظام ضرورة التكيف من خلال الإصلاح السياسي، وتوسيع المشاركة السياسية وإستيعاب تلك المطالب. أما إذا كانت تلك المؤسسات محكومة بالنظرة الأحادية، فإنه سيكون من الصعب الاستجابة لأي مطالب، إلا بالمزيد من الفوضى التي يرى هنتجتون أنها ستقود في نهاية الأمر، إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين[1].

الفوضى في العالم تتجلى في العديد من المناطق تحركها أياد خفية قد لا تكون أياد غريبة عن سياسة بعض الدول الكبرى والواقع ،أي يفرضها ميزان القوة فمثال ذلك في الوطن العربي مصر العراق ليبيا ....وهذا لتوفرها على قدرات يمكن أن ترتقي بها نحو الأفضل، فنشر الفوضى بغاية تفكيك ما تبقى الساحة الدولية.[2]

---

[2]ميكافيللي ،**كتاب الأمير**، تر: اكرم مؤمن،(مصر: ابن سينا،2004)،ص 62 .

[1]خليل حسين، **العلاقات الدولية "النظرية والواقع ــ الأشخاص والقضايا**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2011)،ص199.

[2]محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (بيروت: دار الجيل، 1999)، ص209 .

رغم هذا تعتبر الفوضى الخلاقة من أخطر النظريات التي أنتجتها مراكز الأبحاث الأمريكية ومن بين أدواتها نشر الديمقراطية وإسقاط أنظمة من أجل إعادة رسم الخريطة الجغرافية السياسية، ويكمن تطبيق هذه النظرية من خلال إبتزاز العديد من الدول العربية لإجبارها على تقديم تنازلات تتلاءم والسياسات الأمريكية المرغوب فيها في المنطقة من خلال: تفكيك النظام الإقليمي العربي ، وضع النظام في حالة قلق مستمر وتهديدها بالتغيير ، إعادة صوغ النظم بحيث تقوم أمريكا بدور الهدم "الفوضى" ثم تتركها لصراعاتها الداخلية حتى تصبح بحاجة إلي التدخل والضبط الأمريكي ضروري .[3] لاشك بان السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة قد خضعت لتغييرات مهمة على إثر إنتهاء الحرب الباردة تمثل في تغيير أولوياتها وتعكس سياسة الفوضى الخلاقة تغيرا واضحا في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي تجاه المنطقة العربية.

مع ثبات المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة العربية والمتمثلة في الحفاظ على أمن (إسرائيل) ومشاريع الفوضى والتقسيم والإحتواء، التي قد لا تؤدي إلى المحافظة على الوضع بل تحريف الحراك العربي عن إتجاهه الإيجابي الي مزيد من التبعية والإرتهان وذلك من أجل ضمان أمن إسرائيل من جهة ومزيد من الهيمنة الغربية عبر التقسيم والفوضى والحروب الأهلية المستمرة .[1]

السيطرة على النفط العربي ومنع وصول الإسلام السياسي إلى السلطة وفي ظل سياسة الفوضى فإنه لم يعد بالإمكان ردع الولايات المتحدة بتغيير النظم الحاكمة بالقول أن أوضاع المنطقة العربية لا

---

[3]يوشكا فيشر، **عودة التاريخ 'العالم بعد الحادي عشر من ايول'**، تر :هاني صلاح، (الرياض:مكتبة العبكان،2009)، ص249.

[1]ابراهيم المدهون, توفيق شومان...وآخرون، **ثورات قلقة "مقاربات سوسيو– استراتيجيه للحراك العربي**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2012) ،ص115 .

تترك مجالا آخر للإختيار بين الفوضى الشاملة وضياع الأمن ، أو صعود الإسلام السياسي إلى السلطة ،[2] إذ جاءت سياسة الولايات المتحدة بالرد الحاسم على لسان مستشارة الأمن القومي الأمريكي (كوندليزا رايس) بالقول : (إن الوضع الحالي ليس مستقرا ، وأن الفوضى التي تفرزها عملية التحول الديمقراطي هي نوع من الفوضى الخلاقة التي تنتج في النهاية نظاما أفضل ، مبادئه الأساسية الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية).[3]

حيث نشرت مجلة نيوزويك الأمريكية تقريرا حول مدرسة وزارة الخارجية الأمريكية للمدونين الثوريين تناول دور برامج تدريب المدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر،كما نشرت نيوزويك تايمز تقريرا حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الحراك العربي من خلال التدريب والتمويل ، أي تعبئة الإحتجاج من خلال الشبكات الإجتماعية أي نشر الفوضى داخل الدول العربية.[4]

وتشير هذه التقارير تأسيس الدول الغربية وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية شبكات ديمقراطية وإعدادها للمشاركة في الحراك العربي من أجل توجيهها لإتجاه الذي ترغب فيه، ومثال ذلك مصر فكان لابد من الولايات المتحدة خرق الحراك بالتنسيق مع المجلس العسكري ثم المساومة مع الإخوان المسلمين.[1]

---

[2]سعيد الحسين عبدولي، **الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخــر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية**،(مجلة دراسات و أبحاث ، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 10 ، مارس 2013).

[3]فتحي العفيفي، **الحرب على الفوضى ّ الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة**، (المستقبل العربي، ع:390، 2011)،ص153 .

[4]عصام عبد الشافي، **تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة** ، (السياسة الدولية،العدد:182 ، أكتوبر 2011) ص90.

[1] Elizabeth Kier and Ronald R. Krebs, eds**., In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy**, (New York: Cambridge University Press, 2010), pp. 17-18.

تقوم النظرية على إطلاق الصراع العرقي : إذ تقوم سياسة (الفوضى الخلاقة) على بث الشرخ العرقي الحاد في الدول التوافقية القائمة على التوازن بسبب تركيبها العرقي فنجد الحالة اليمنية .

إطلاق صراع العصابات : عبر ضرب الدولة بجميع مؤسساتها واستبدالها بولاءات حزبية أو عشائرية مجزأة قائمة على إنتماءات قبلية وهذا ما نلاحظه في الدولة الليبية بعد سقوط نظام القذافي، أصبحت الدولة الليبية منقسمة إلي أقاليم متنازعة فيما بينها بالرغم من عدم وجود أي مؤسسة.

ضرب الإستقرار الأمني : إطالة أمد الإختلال الأمني بحيث يشعر الناس أن لا مجال للعودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل الحرب، والشعور بعدم الاستقرار فبعد احتلال العراق نلاحظ أنها بقيت في حالة من الفوضي وعدم استقرار .[2]

من الدروس التي أضيفت إلى نظرية الفوضى نذكر أيضا ضرب الإستقرار الإقتصادي في العمق وهذا ما نلاحظه في إقتصاد دول الحراك العربي من خلال ضغط الدول الكبرى على إقتصاديات دول الحراك العربي كالتحكم في أسعار البترول ،وتحطيم الإقتصاد العربي من أجل ضمان تبعية الدول وبقائها متخلفة وعجزها في تطوير نشاطها االإقتصادي، ولجوئها إلى المديونية عن طريق المؤسسات الإقتصادية العالمية كالصندوق والبنك الدوليين .

فالدول الغربية تحاول نشر الفوضى داخل الدول العربية من خلال زعزعت الاستقرار بنشر الطائفية وتغذيتها فمصر تحولت إلي ساحة صراع بين الليبراليين والإسلاميين والمسلمين والأقباط، أما ليبيا فقد تحولت إلى دولة المليشيات المسلحة، أما تونس فتعيش في حالة تناقض فنجد أن الفوضى قد عمت الدول العربية في مختلف المستويات وهذا لتحقيق الدول الغربية مصالحها في المنطقة.

[2] رمزي المنهاوي، **الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى**،(دمشق :دار الكتاب العربي،2012)،ص ص 202 ــ 206 .

المبحث الثاني:مكانة الاقتصاد في العلاقات الدولية

المطلب الأول:فعالية الاقتصاد كقوة في العلاقات الدولية

يعتبر الإقتصاد من أهم العوامل المؤثرة في صنع القرارات السياسية سواء على الصعيد الدولي أو الوطني أي هو الرابط بين العلاقات الدولية ، ويمكن إدراك أهمية الأدوات الاقتصادية في السياسة الدولية من خلال معرفة دور العامل الاقتصادي في حركة التفاعل الدولي كما تعتبر عملية السيطرة على الموارد عنصرا هاما من عناصر بناء القوة ، أما الإقتصاد فيتعلق باستخدام الموارد الإنتاجية وإستغلالها لتصبح قوة مؤثرة .

كان الإقتصاد الدولي يقوم بدراسة العلاقات الإقتصادية و التشابك الإقتصادي بين الدول وهدفه دراسة بنية وتحليل أثر التدفق الدولي للسلع و الخدمات و رؤوس الأموال على رفاهية المستهلكين المحليين ودراسة طبيعة السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها لتنظيم هذه التدفقات بما يتماشى ومصلحة الاقتصاد الوطني . إلا إن الإقتصاد الدولي في الوقت الحاضر موجود بحجم وبقوة وكثافة أكثر من أي وقت مضى، لقد أصبح لزاما على جميع الدول أن تشارك في التبادلات الدولية، و أن تشارك في مؤسسات إقتصادية دولية لتفيد و تستفيد، وأصبح التوطن الصناعي و إنتقال رؤوس الأموال لا تحده حدود[1].

تعتبر الموارد الإقتصادية الطبيعية للدولة كمصادر الطاقة (البترول ، الفحم ، الغاز ، المواد النووية) ، أو ثروات معدنية (كالحديد ، والقصدير ، والذهب) ، إضافة إلى ما يوجد على سطح الأرض من تربة (ومصادر مياه) تتيح إنتاج الموارد الغذائية (كالقمح) أو الموارد الزراعية (كالقطن) قوة إقتصادية. ويشمل

[1]زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (بيروت : دار الكتب العلمية،2002)،ص 227 .

إقليم الدولة كذلك ما حول الأرض من مياه إقليمية فى البحار والمحيطات ، وإمتداداتها تحت البحر. وتتمثل أهمية الموارد الإقتصادية فيما تتيحه للدولة من قدرات مالية تمثل عنصر قوة مزدوج (مورد + قدرة) ، كما أنها تمثل الأساس المادي للنمو والإقتصادى والتبادل التجاري في إطار الاقتصاد الدولي، وتتفاوت الدول بشدة من حيث إمتلاك أو عدم إمتلاك مثل هذه وتأثيراتها عيلى قوتها فى حالة وجودها أو عدم وجودها[1].

أصبحت الدول و بغض النظر عن مستويات تطورها وإتجاهاتها الإيديولوجية متواجدة في نسيج اقتصادي عالمي واحد. انطلاقا من هذا الاعتماد المتبادل الذي يتزايد باضطراد لم يعد هناك مجال لدولة تستطيع أن تضع سياستها الاقتصادية الداخلية دون أن تأخذ في الاعتبار و بصورة جدية الاتجاهات الاقتصادية العالمية[2].

إن طبيعة (كم وكيف) الموارد المتوافرة لأي دولة هي التي تحدد طبيعة القدرات التي يمكنها إمتلاكها أو بعبارة أخرى نوعية أدوات القوة المتاحة لها لكي تستخدمها في إدارة علاقاتها مع الآخرين ، فدول مثل موريتانيا التي تمتلك إمكانيات محدودة أو غير متطورة بدرجة معينة ، لا يمكنها حتى لو أرادت أن تؤثر على الآخرين ، أو أن تكون لديها شبكة إعلامية تغطى العالم ، أو أن تقدم عدة ملايين من الدولارات سنويا كمعونات خارجية لسبب أو آخر ، بعكس دول أخرى كفرنسا أو بريطانيا تمتلك إمكانيات كبيرة تتيح لها بناء جيوش قوية وقواعد عسكرية خارج أراضيها، وإمتلاك وسائل إعلام وبرامج معونات خارجية ذات تأثير كبير

[1] جون كينيث جالبريت، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، تر:أحمد فؤاد بلبع،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990) ،ص 9 .

[2] جون إدلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، تر:خالد قاسم،متحصل عليه: www.books4ALL.NET

، وإن كان توافر الموارد لا يتيح أوتوماتيكيا إمتلاك القدرات وهناك محددات مختلفة تحيط بذلك فالعلاقة هنا غير مباشرة لكنها واضحة .[1]

في ظل العولمة المتزايدة للنشاط الاقتصادي التي شملت الإنتاج والتمويل والتسويق والتكنولوجيا ..وإتساع نطاق الشركات متعددة الجنسيات التي أصبحت لها فروع متشابكة في العديد من البلدان ليتسع نشاطها الاقتصادي مختلف المجالات، وقد زادت درجة الترابط والتشابك بين إقتصاديات الدول حيث أصبحت متغيرات الإقتصاد العالمي تؤثر بقوة في متغيرات الإقتصاد المحلي، فأصبحت الدول المتفوقة إقتصاديا تمارس من تأثير على متغيرات الإقتصاد وما تمثله من قوة متعاظمة في إستخدام وتخصيص موارد العالم وما تمارسه من تخطيط ممركز على مستوى العالم، وهي اليوم قادرة على التأثير حتى في نظام الحكم في كثير من مناطق العالم وخاصة العام الثالث. [2]

المطلب الثاني:تفسير النظرية الليبرالية لدور للاقتصاد

الليبرالية هي فكرة سياسية وإجتماعية تقوم على قيمتي الحرية والمساواة، وتختلف تفسيرات الليبراليين لهذين المفهومين وينعكس ذلك على توجهاتهم وترى الليبرالية إن الفرد هو المعبر عن الإنسانية، التي تحرر الفرد من كل أنواع السيطرة والإستبداد وتسلط الدولة والجماعة، ورفض إرتهان إرادة الفرد لإرادة الجماعة، فالفرد هنا غاية بذاته. الليبرالية لا تقتصر على حرية الأغلبية بل هي في الواقع تؤكد على حرية الفرد بأنواعها وتحمي بذلك الأقليات. [3]

---

[1] Spyros , Economides & Peter , Wilson, **The Economic Factor in International Relations** ,(London: New York, I.B.Tauris Publishers, 2001), p 4 .

[2] حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000)،ص7 .

[3] عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية**،(القاهرة:دار الكتاب الحديث، 2008)، ص93.

الليبرالية الاقتصادية: " مذهب إقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية، ولا وظائف تجارية وأنها لا يحقّ لها التدخل في العلاقات الإقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم. بهذا المعنى يقال غالباً ليبرالية إقتصادية تركز النظرية على "الإقتصاد الحر" أو "إقتصاد السوق" هو النظام الإقتصادي لليبرالية حيث يمكن تحديد ثلاث سمات :

ــ الفردية: الإيمان بالفرد هو الوحدة الأساسية للمجتمع أي الحرية الفردية ونجاح المؤسسة تعتمد على تعزيز الحرية الفردية والرفاه .

ــ الإيمان بالسوق باعتباره الوسيلة الأكثر كفاءة لتخصيص الموارد ،أو على الأقل وسيلة فعالة نسبيا شريطة أن تؤدي الدولة دورها بنجاح في تهيئة الظروف التي تعتمد عليها نجاح العمليات في السوق .

ــ عدم تدخل الدولة في الأنشطة الإقتصادية وترك السوق يضبط نفسه بنفسه، فهي تشك في قدرة الدولة على إدارة النشاط الإقتصاد،**والليبرالية الإقتصادية وثيقة** الصلة بالليبرالية السياسية ، ويعتقد الليبراليون أن الحكومة التي تحكم بالحد الأدنى يكون حكمها هو الأفضل.. ويرون أن الإقتصاد ينظم نفسه بنفسه إذا ما ترك يعمل بمفرده حراً ، ويرون أن تنظيمات الحكومة ليست ضرورية .[1]

وحول علاقة الليبرالية بالإمبريالية يقول "**فوكوياما**" بأن السلم المدني الذي أتت به الليبرالية يجب أن يلقى منطقيا ما يقابله في العلاقات بين الدول وهو يعتبر بأن الامبريالية والحرب كانتا نتيجتين تاريخيتين للمجتمعات الأرستقراطية، وبما أن الديمقراطية الليبرالية قد ألغت الفروق الطبقية بين الأسياد والعبيد التي كانت في النظم الإقطاعية، وذلك بمنح العبيد السيادة على أنفسهم يجب أن تنتهي إلى إلغاء الإمبريالية كذلك.[2]

[1] حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**،(بيروت :مطابع الشروق،1993) ، ص19 .

[2] فرانسيس فوكوياما. **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، تر: فؤاد شاهين، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993)، ص246.

فأهم مبدأ لليبرالية الكلاسيكية يتمحور حول التجارة الحرة ويعد **ريتشارد كوبدن** المفسر الرئيسي لهذا المبدأ حيث أكد أن التجارة الحرة تقود إلي السلام ، بإعتقادهم أن الترابط الاقتصادي يخلق أواصر إيجابية بين الشعوب ويعزز انسجام المصالح بين المجتمعات كما أنها تجعل للدولة مصلحة في الحفاظ على الوضع الراهن.

أبرز تطور جديد في الليبرالية المعاصرة هو " ليبرالية العولمة " ومن دلالتها الفكرية : العودة إلى الليبرالية الكلاسيكية كمفهوم ، وذلك أن من أبرز معالم العولمة : التخفيف من التدخل الحكومي في إنتقال المال عبر الحدود والأسوار السياسية ، وذلك لتحقيق أعلى الأرباح فقد طبّقت الفلسفة الليبرالية عملياً ،لقد أصبح الإقتصاد وسيلة سياسية للسيطرة ونقل الثقافات الحضارية بين الأمم ، ولهذا فالأقوى إقتصادياً هو الأقوى سياسياً ولهذا إقتنعت الدول الغربية بهذه الفلسفة مع مشاهدتها لآثار الرأسمالية على الشعوب الفقيرة ، ومن خلال اللعبة الإقتصادية يمكن أن تسقط دول وتضعف أخرى.[1]

وجذر العولمة الفكري هو إنتفاء سيادة الدول على حدودها ومواطنيها فضلاً عن عدم سيطرتها عل النظام الإقتصادي الحر الذي كان يطالب به الليبراليون الكلاسيكيون.

المطلب الثالث: تفسير النظرة الماركسية لدور للاقتصاد

تطورت النظرية الماركسية شأنها شأن الليبرالية على نحو ملحوظ منذ أن أرسي أفكارها الأساسية **كارل ماركس** و **فريديريك انغلز** في منتصف القرن التاسع عشر ، وقد طرأت تغيرات على تفكير ماركس لذا كانت النظرية عرضة لتأويلات متضاربة، فماركس يعتبر الرأسمالية إقتصادا شاملا، وقد بلغ الفكر الماركسي أوجه في كتاب "الإمبريالية: آخر مراحل الرأسمالية" 1917 الذي ألفه **لنين**.[2]

[1] هانس ــ بيترمارتن ــ هارلدشومان، **فخ العولمة**، تر: عدنان عباس على، (الكويت :المجلس الوطني والفنون والآداب، 1990)،ص14 .

[2] Philip Arestis and Malcolm Sawyer, The **Rise of the Market Critical Essays on the Political Economy of Neo-Liberalism**,(UK: Edward Elgar Publishing Limited ,2004),p186.

ولقد طور **ماركس** نظريته التاريخية إستناد لمبدأ المادية الجدلية، حيث يرى بأن نظام الإنتاج الإقتصادي هو الذي يحدد البناء الهيكلي والإيديولوجي للمجتمع، وأن الذي يهيمن على النظام الإقتصادي سوف يهيمن على النظام السياسي.

ويرى ماركس بأن التاريخ كله هو صراع بين الطبقات طبقة حاكمة وأخرى محكومة، وفى كل مرة ينتج من هذا الصراع نظام سياسي جديد.[1]

وفى المرحلة التي سبقت ظهور الرأسمالية، كان النظام الإقطاعي هو السائد والمهيمن على السلطة السياسية، ثم بدأ هذا النظام يواجه تحد من الطبقة التجارية الصاعدة "البرجوازية"، والتي إستمدت قوتها من التجارة والصناعة، وكانت تتمركز في المدن الكبيرة والصغيرة وليس في الأرض العقارية ومن رحم هذا الصدام بين القوى المتعارضة انبثق النظام الجديد (الرأسمالية).[2]

في المنظور الماركسي الطبقات هي التي تمثل وحدة التحليل الأساسية وليس الدولة كما عند الواقعيين أو الفرد كما عند الليبراليين.

يرى ماركس بان التاريخ كله هو صراع بين الطبقات، طبقة حاكمة وطبقة محكومة وفي كل مرة ينتج من هذا الصراع نظام سياسي جديد, في المرحلة التي سبقت ظهور الرأسمالية كان النظام الإقطاعي هو السائد والمهيمن على السلطة السياسية ، ثم بدأ هذا يواجه تحدي الطبقة التجارية الصاعدة 'البرجوازية' والتي إستمدت قوتها من التجارة والصناعة وتركز على الطبقات كوحدة التحليل الأساسية.[3]

---

[1] دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي،(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)،ص171.

[2] شحاتة صيام ،**النظرية الاجتماعية 'من المرحلة الكلاسيكية إلي ما بعد الحداثة'**،(مصر: مصرالعربية للنشر والتوزيع ،2009)، ص104 .

[3] Dario Battistella, **Théories des relations internationales**,(2ed. Paris : Sciences Po Les Presses, 2006). p 227.

توصل كارل ماركس أن المجتمع ينقسم إلي طبقتين الأولى رأسمالية مالكة لوسائل الإنتاج والثانية تتمثل في طبقة البروليتاريا الكادحة هذه الأخيرة التي من شانها القيام بثورة ضد الطبقة الأولى لتستعيد مكانتها في المجتمع . [1]

يبدأ ماركس تحليله إبتداء من أن ثروة المجتمعات التي يسودها نمط الإنتاج الرأسمالي تبرز بوصفها تكديساً هائلاً من السلع، بينما تبرز كل سلعة على حدى كشكل أولى لهذه الثروة، الأمر الذي يستلزم أن يبدأ ماركس من حيث تحرير السلعة ويتعامل معها إبتداء من كونها مادة خارجية، وأنها شيء يلبى بفضل خصائصها فهي حاجة بشرية، مع وعيه بأن طبيعة تلك الحاجات البشرية تختلف لا تغير من الأمر شيئاً ومع وعيه كذلك بالدور الذي تلعبه السلع على صعيد الإستعمال والتبادل.[2]

ينظر ماركس للظاهرة السياسية كالإمبريالية والحرب على أنها وليدة القوى الإقتصادية وبالتالي فهو يخضع كل العوامل للعامل الإقتصادي بالتحديد فبالنسبة له فإن الأديان والدوافع الإنسانية والثقافية الإستراتيجية العسكرية، لأي شكل من علاقات القوى والمجتمع الضعيف ماهي إلا محاولات للتعتيم أو التغطية للبناء الإقتصادي التحتي.

يعد العالم الإقتصادي البريطاني **ج.هوبسون** إلى جانب **لنين** من أشهر الشخصيات تأثيرا في تطور النظرية الإمبريالية وبعد الحرب العالمية تولى تطويرها مجموعة من المفكرين الأمريكيين .[3]

وما ذكره لينين حول الدولة يتضح أن الدولة ليست هي الفاعل الرئيسي في المنظور الماركسي في العلاقات الدولية، فالمنظور الماركسي يركز على المجتمع كوحدة للتحليل، حتى أنه في حالة الصراعات

---

[1] احمد موسى بدوي، المرجع السابق،ص52 .

[2] Valérie Charolles ,**Le libéralisme contre le capitalisme**,(France ,Librairie Arthème Fayard, 2006), p39.

[3] بيتر تيلور, كولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، تر:عبد السلام رضوان,اسحق عبيد، (الكويت:عالم المعرفة ،2002)، ص192.

المسلحة، فغالباً ما ستكون تلك الصراعات بين جميع المجتمعات الإشتراكية التي إستطاعت التخلص من البرجوازيين من جهة والمجتمعات الرأسمالية من جهة أخرى.

في سنوات الستينات من القرن الماضي راجت عدة أبحاث نيوماركسية لينينية تحاول أن تفرس وتظهر كيف أن الإمبريالية وبعد نهاية الحقبة الاستعمارية مازالت العامل المؤثر في العلاقات الدولية كما حاولت تفسير وضعية التخلف التي تتخبط فيها دول العالم الثالث . [1]

[1] روزا لوكسمبورغ ،**الاقتصاد السلعي والعمل المأجور** ،ص 169 ،متحصل عليه: WWW.kotobarabia.com

وكخلاصة لهذا الفصل :

إن سرعة انتشار وتوسع الحراك العربي أدى إلى تعدد التفسيرات والإفتراض بأن الحراك عبارة عن مؤامرة إسرائيلية وأمريكية لكن هذه النظرية بعيدة عن التفسير الكامل لواقع الحراك، لأنها تفسر من منطلق واحد وهي أنها من أيادي خارجية والتي تتحكم في الحراك وهذا عكس الواقع ، حيث أن بعض الأنظمة سقوطها يؤثر في مصالح تلك القوى. أما بالنسبة لنظرية الفوضى فيرى الكثير من المحللين أنها لا تنحصر في إشاعة الفوضى في الوطن العربي, بل هي أداة ووسيلة تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في شؤون الدول وهذا لحماية إسرائيل ومصالحها في المنطقة. أما نظرية الدومينو فأكثر المفكرين يرجحونها ويؤكدون صحتها من منطلق أن البداية كانت من تونس بسبب عوامل إقتصادية إجتماعية سياسية ، ولان تشابه ظروف الدول العربية أدي إلى تساقط أنظمة الدول العربية واحدة تلوي الأخرى.

يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية كما أنه مؤثر في قوة الدولة في حد ذاتها فعلى الرغم من إختلاف المنطلقات الفلسفية والفكرية والإفتراضات الأساسية كالنظرية الماركسية والليبرالية إلا أنها أجمعت على أهمية هذا العامل في قوة الدولة .

شهدت المنطقة العربية حراكا شعبيا حيث إختلف الحراك من منطقة إلي أخري حيث لم يتوقعوا حدوثه أو توقيته، حيث تواجه جميع هذه الدول مشاكل متماثلة فمنها مشاكل إقتصادية إجتماعية سياسية ،إلا أن العامل الأساسي الذي أثر في الحراك العربي هو الإقتصاد حيث تعاني أغلب دول الحراك العربي من عدم التنوع في الإقتصاد من خلال الإهتمام بالنفط فقط أو السياحة أيضا ندرة المشاريع في الوطن العربي حيث لا توجد إستثمارات داخلية حقيقية تزيد من نسبة أرباح الدولة ،كما تعاني من سوء توزيع عائدات الإقتصاد .

المبحث الأول: نماذج الحراك العربي

المطلب الأول: أنموذج الجزائر تظاهرات الشعب وتنازل السلطة

إنطلقت الحركة الإحتجاجية التي شهدتها الجزائر في الأسبوع الأول من جانفي 2011 بسبب زيادة الأسعار لمجموعة من المواد الغذائية،كان على رأسها "الزيت والسكر" وهما سلعتان واسعتا الإستهلاك في الجزائر، وانتشار شائعات بالعاصمة وكثير من مناطق البلاد عن أمر سيحدث وأن الشباب سيخرجون للإصطدام بالشرطة والقيام بتظاهرات ضد غلاء الأسعار وغلاء المعيشة وسرعان ما وقعت الأحداث في أكثر من منطقة في التراب الوطني. والتي بدأت في مدينة وهران بالغرب الجزائري لتنتشر في باقي ولايات الوطن، وقد عرفت هذه الأحداث التي خلفت أضرار بالممتلكات العمومية والخاصة على مدار ثلاثة أيام بإنتفاضة السكر والزيت وقد تزامنت هذه الإحتجاجات مع وضع إقليمي على حافة الإنفجار خاصة تونس التي تعيش في حالة من عدم الإستقرار . [1]

تواصلت الإحتجاجات في قطاعات مهنية متعددة في مختلف الطبقات مثل أساتذة التعليم بمراحله المختلة، على مدى فترات متقطعة تتراوح بين شهر وثلاثة أشهر، وكذالك إضرابات الأطباء وأعوان السلك الطبي بمختلف درجاتهم وهي الأخرى كانت متواترة ، والشيء نفسه يقال عن موظفي ومستخدمي الإدارة العمومية، بالإضافة إلى الإحتجاجات الطلابية التي كثيرا ما تندلع بسبب ظروف الحياة السيئة مرة وبسبب التغييرات العشوائية التي تحدث في نظام التعليم مرات أخرى. [2]

[1] عبد الناصر جابي،**الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم**،الجزائر،2012 ،متحصل عليه: http://chouar.blogspot.com/2012_01_01_archive.html

[2] فتحي بولعراس، **الاصطلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية** ،(المجلة العربية للعلوم السياسية ،2011) ،ص ص14 ــ 16 .

لقد تميزت الحركات الإحتجاجية في الجزائر باستمرار ضعف أشكالها التنظيمية وغياب أي جهد من الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات في تأطيرها، يجعلها عرضة لأن توجه من خارجها من قبل قوى سياسية منظمة أو شبه منظمة.

كما يحيل ضعف تنظيم هذه الإحتجاجات إلى أزمة على الساحة السياسية الجزائرية ما يجعل هذه الحركات تبدو في مظهر حركات في شارع فارغ سياسيا، وغياب الفئات الوسطى والمتعلمين منها كما تميزت بافتقارها إلي شعارات محددة ذات طابع سياسي أو إجتماعي، فانحصرت في كونها إحتجاج ضد رفع أسعار بعض المواد الغذائية وهذا الموقف تبنته السلطات العامة .[1]

إن الحراك الإحتجاجي يعبر عن بعض الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ،فهو يرجع إلى الركود الذي يميز أداء المؤسسات الرسمية والمعارضة كما يعمل النظام السياسي الجزائري على إخضاع الفعل الإجتماعي إلي القرار السياسي ،مما زاد الهوة بين المواطن وهيئات المجتمع المدني وبالتالي فقدت الأخيرة دورها السياسي في حمل مطالب وتطلعات الشعب، كما تشير الحالة على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية والتخبط في الأداء الإقتصادي، فالمحدد الإقتصادي يعكس حالة الجزائر التي فشلت في الرفع من مستوى الصادرات خارج قطاع المحروقات فوق نسبة5% فرغم أن مؤشرات التنمية الإقتصادية التي توصف بالجيدة إلا أن الإقتصاد الجزائري لم يستطع التخلص من المنطلق الريعي مع تسجيل رهيب لفواتير الإستيراد خاصة في المواد الغذائية وهو ما جعل الإقتصاد الوطني خاضعا لتقلبات الأسواق الدولية هذا ما أثر وبشكل مباشر في إستقرار أوضاع المجتمع.[2] فضعف الإقتصاد الوطني شكل في جوفه طبقة أثرياء

[1] الزبير عروس، **الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية**، (السياسة الدولية ،ع:59 ، 2011).

[2] عمرو سعد الدين،**الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية**، (مجلة الدراسات الفلسطينية ،ع:86 ،2012).

تزداد ثراء وطبقة فقراء تزداد فقرا مع إختفاء تدريجي للطبقة الوسطي التي من شإنها تحقيق الإستقرار الإجتماعي .

الدافع الأساسي لهذه الحركة الاحتجاجية هو الأحوال الإقتصادية السيئة وضعف التنمية المحلية في مناطق الجنوب وإرتفاع نسب البطالة خاصة بين الفئات الشابة وخريجي الجامعات في المنطقة ،فمن المؤكد أن البطالة في الجزائر ليست حالة خاصة بالجنوب، بل ظاهرة وطنية في جميع أنحاء الولايات بالإضافة إلى أن الجنوب يتميز بمجموعة من الخصوصيات التي تفسر إندلاع هذه الإحتجاجات، فعلى الرغم من تركيز ثروة النفط والغاز وكذلك المنشآت النفطية فيه, فإن هذا لم ينعكس في مشاريع تنموية لتحسين مستوى حياة المواطن أو رفع مستوى الخدمات كما أن هناك تهميش للشبان في الجنوب في التوظيف وحرمانهم من وظائف المنشآت النفطية.[1]

تنوعت أساليب تعامل الدولة مع هذه الحركة الإحتجاجية بالإضافة إلى الأسلوب العنيف والملاحقات الأمنية ومحاصرة المتظاهرين، كما قامت بمحاولة من أجل نزع فتيل الأزمة من خلال القيام بعملية تغيير ولاة بعض ولايات الوطن كما أعلنت عددا من الإجراءات من أجل تكوين شبان الجنوب وتوظيفهم في قطاع الطاقة، كما قامت الدولة الجزائرية بإصلاحات سياسية عميقة للتغيير الهادف وتقوية دعائم الديمقراطية.[2]

فالسلطة في الجزائر نجحت في إطفاء أو إحتواء الحراك الشعبي، من خلال إعتمادها الإصلاح و"التغيير المتدرج" إستجابة للتحولات المحلية والإقليمية ومطالب الطبقة السياسية وتنازل السلطة، إلى جانب ما

---

[1] هويري يس ،**إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة:قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري**،(الجزائر:مجلة الإرشاد،العدد الأول،2011)،ص2 .

[2] فتحي بولعراس، **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير**،(مجلة المستقبل العربي،بيروت مركز الدراسات العربية،ع:374 ،2011)،ص12 .

تحقق من قرارات إجتماعية فورية وسعت من هامش السياسة الإجتماعية المعتمدة، تعلقت أساسا بالأسعار والسكن والعمل وفتح نقاش سياسي وفق أجندة واضحة حسب بعض المحللين.

فالحراك في الجزائر لم يكن سوى مجرد إحتجاج شعبي في بعض ولايات الوطن مما جعل الدولة تتنازل وتقدم حلول ترقيعية يحاول النظام إعادة إنتاج نفسه ،حيث يعتبرها بعض المحللين أنها إصلاحات لا تمس جوهر النظام ،والقيام بتغييرات تهدف إلي فرض الإستقرار السياسي وفرض الإستقرار الأمني في ظل التحديات الداخلية والإقليمية المتصاعدة التي تواجهها .

المطلب الثاني: أنموذج تونس والاعتصام المتواصل وإسقاط النظام

أشعل محمد البوعزيزي البالغ من العمر ستة وعشرين سنة شرارة الثورة في تونس في حركة إحتجاجية على القهر الاجتماع، إحتجاجاً على مصادرة عربته وصفعه على وجهه من قبل الشرطة لتنطلق شرارة جراك شعبي شمل كل تونس، طالبت بإنهاء نظام الفساد وأطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي وهزت عروش حكام عرب آخرين سياساتهم شبيهة بالنظام التونسي؛ الذي إنهار نظامه بسرعة لم يتوقعها أحد بعد أسابيع ثلاثة من إنتفاضة عفوية بدأت في مدن داخلية كانت تعتبر "هامشية"(سيدي بوزيد والقصرين) لتنتشر في باقي الأطراف وصولا إلى المركز، ليتوج الحراك في تونس بإعادت المبادرة للشعوب، وأيقظت الحراك العربي.[1]

رغم محاولات الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن على إنقاذ نظامه عبر خطاب يحمل العديد من الوعود بغدٍ أفضل يتلافى فيه أخطاء 24 عاما من الحكم ،إلا أن خطابه الإستفزازي لم يزد الشعب إلا تمسكا بإستكمال مسار حراكهم إلى أن إضطر تحت وطأة الثحراك إلى الهروب من البلاد في 14 يناير 2011 خاصة بعد إنحياز المؤسسة العسكرية للشعب، ليكون الحراك التونسي هو من ألهبت

[1] Andrea Ansani ،Vittorio Daniele, **about a revolution. The economic motivations of the Arab Spring**, (Italy : International Journal of Development and Conflict, Vol: 3, 2012), p2 .

حماس العديد من شباب الدول العربية وكانت فاتحة لحراك شعبي شمل كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا.[2]

تكمن الأزمة الإجتماعية في سوء توزيع الثروة ومنافع التنمية، وتفاقم البطالة والفقر والفروق الإجتماعيّة، إلى درجة أنّ الكثيرين من الشبان يموتون في قوارب بحثاً عن هجرةٍ إلى الضفة الشمالية للمتوسط، إضافة إلى أن الفلاحين قَحُلَت أرضهم بسبب الجفاف فضلاً عن تراجع أهمّ إيراد للطبقات الفقيرة وهو تحويلات العمّال المهاجرين. [1]

تراكم الإحباطات السياسية وشيوع الفساد وكانت تعاني الإستبداد السياسي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن وتداعيات ذلك على شتى المجالات خاصة كرامة المواطن الذي أصبح يعيش حالة من الإغتراب داخل دولته. إن لحظة حرق البوعزيزي لنفسه غير معزولة عن الظروف الإجتماعية المادية والنفسية في مكان وزمان محددين بأوضاع خارجية وداخلية اقتصادية قومية لتفجير الحراك العربي في تونس ، حيث كانت تونس تعاني كباقي الدول :[2]

ــ ضعف الأحزاب السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وسيطرة الدولة عليها، إنتشار الفساد السياسي والمالي.

ــ تفاقم البطالة والتهميش وتدهور الخدمات الإجتماعية فانتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي.

لقد كشف الحراك العربي زيف التقارير التي كانت توحي بأن تونس تحقق تقدما ملموسا, وبان هناك جوانب خفية لم يتم تسليط الضوء عليها فالإقتصاد التونسي يواجه مشاكل هيكلية هي:

ــ الاعتماد على الزراعة التي بدورها تعتمد على تذبذب مستويات هطول الأمطار.

---

[2] روضة بن عثمان ،**نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا**،(جنوب إفريقيا :معهد الدراسات الأمنية،2011)،ص15 .

[1] عزمي بشارة، **الثورة التونسية المجيدة**، مرجع سابق، ص7.1

[2] خليل كلفت، **خارطة اليسار العربي**، (تونسي:مكتب شمال إفريقيا،2014)، ص20 .

ــ كما أعاق الفساد وضعف الحوكمة تنمية القطاع الخاص لاسيما في ما يتعلق بالشركات الصغيرة التي لا علاقة لها بالمؤسسات السياسية، رغم الإصلاحات الإدارية والمالية وتقديم حوافز لإنشاء المشاريع التي إجتذبت كميات كبيرة من الإستثمار الأجنبي إلا أن الإستثمار الخاص في تونس بقي منخفضا نسبيا.

ــ البيئة الإقتصادية غير المواتية.[3]

ــ فالدولة التونسية تعاني من البطالة خاصة بين الشباب وبحسب إحصائيات رسمية إرتفعت نسب البطالة في تونس إلى نحو 19 بالمائة سنة 2011 مقابل حوالي 14 بالمائة سنة 2010 ، وبلغ عدد العاطلين في البلاد خلال 2011 حوالي 750 ألفا بينهم نحو 250 ألفا من خريجي الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ، وتبلغ نسبة الفقراء نحو 25 بالمائة من إجمالي سكان البلاد التي يقطنها أكثر من 10 ملايين ساكن وهناك من يرى أن يعود إلي الأزمة العالمية التي أدت إلي تباطؤ الإستثمارات والنمو في تونس.[1]

ــ عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي أدى إلي تراجع السياحة وإنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر وزيادة هروب رأس المال وكانت النتيجة إنخفاض في الإحتياطات الخارجية إنخفاض قيمة العملة الوطنية التونسية.

ــ تدهور الأوضاع المالية العامة من خلال زيادة الإختلالات المالية وأظهرت الحسابات المالية عجزا في ميزانية الدولة بلغ واحد بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010، وفي مواجهة الركود الاقتصادي وإرتفاع معدلات البطالة, حاولت الحكومة الإنتقالية في تونس إحداث إنتعاش من خلال التوسع في الإنفاق العام وخاصة الإستثمار العام، وإرتفاع الإنفاق الحكومي من حوالي 22% من الناتج المحلى

---

[3] أم العز علي الفارسي،**الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية لدول الربيع العربي تونس ــ مصر ــ ليبيا**،(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2013)، ص4 .

[1] Christine Petré, **Tunisian Salafism: the rise and fall of Ansar al-Sharia**,(policy Brief, Nº 209 - OCTOBER 2015), p2.

الإجمالي في عام 2011 الى26% في عام2012 الذي يفسر ارتفاع العجز، كما شهد مؤشر النمو الإقتصادي التونسي تباطؤا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة. [2]

رغم سقوط النظام التونسي إلا أن المؤسسات بقيت كما هي من خلال تركيز السلطات بيد الرئيس الجديد وإمتلاكه مقومات السلطة والثروة، الأمر الذي أدى إلي سوء في التوزيع أثر سلبا على النظام التونسي وإستمراره، فالظروف التي أدت إلى الحراك السياسي وإسقاط النظام كانت متداخلة، فرغم التغيير إلا أن تونس تواجه تحديات من أبرزها:

التحدي الأول: ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب.

التحدي الثاني: الزيادة الملحوظة في معروض الوظائف الهامشية.

التحدي الثالث: تفاقم التفاوت في مستويات الدخل.

التحدي الرابع: التباين الحاد بين مناطق البلاد الداخلية والساحلية في الحصول على الخدمات الإجتماعية[1].

رغم محاولة الدولة بعد الحراك العربي بتحقيق الإستقرار السياسي من خلال تشكيل حكومتها المنتخبة وتسمية رئيس الجمهورية، وإتخاذها قرارات كالبرامج الإقتصادية والإجتماعية إلا أنها قصيرة المدى التي أعلنته الحكومة في 2011، تألف هذا البرنامج من سبعة عشر إجراء حيث إستهدف هذا البرنامج خلق تأثير اقتصادي فوري دون الإضرار بالآفاق المستقبلية للاقتصاد. وتحددت أولوياته في استعادة الوضع الأمني، وخلق المزيد من فرص العمل، ودعم النشاط الاقتصادي، وتيسير الحصول على

[2]مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب, المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير المعرفة العربي للعام 2014الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة**،(دبي: دار العزيز، 2014).

[1]دينا شحاتة , مريم وحيد ، **محركات التغيير في العالم العربي**، (مجلة السياسة الدولية ،ع:184 ، أبريل 2011).

التمويل، وتعزيز التنمية الإقليمية من خلال تقديم المساعدات الاجتماعية المستهدفة. تعديل الميزانية العامة للدولة لعام 2011، وكان التعديل بهدف إعادة تخصيص وتوزيع موارد الدولة، وذلك لاستيعاب الآثار المالية المترتبة على التدابير الاستثنائية التي اتخذت بعد الحراك[2].

فالحراك التونسي أدى إلي محاولة إنهاء الإستبداد والظلم والفساد السياسي وكشف مواطن ضعف جسيمة ظلت لسنوات من الإستقرار السياسي والإجتماعي ،غير انه في باطن الأمر أدي الحراك إلى إرتفاع البطالة وسوء الظروف المعيشية ، في تصورات بعض الباحثين فإن نجاح الحراك الذي شهدته تونس يعود إلي ثلاثة أسباب رئيسية:

أولها: وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية وتراجع الاستقطاب الأيديولوجي بين الإسلاميين والعلمانيين، وظهور توافق حول الأجندة الديمقراطية بين مختلف القوي السياسية في تونس.

السبب الثاني: الذي ساعد علي إنجاح الإنتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الأسابيع الأربعة الأخيرة له، فبالرغم من أن الإنتفاضة بدأت علي أرضية مطلبية من قبل الشباب المتعطل عن العمل، فإن إلتفاف الأحزاب السياسية، والمنظمات الحقوقية والإتحادات العمالية والنقابات المهنية والمثقفين والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم إلي انتفاضتهم، كل ذلك ساعد علي توسيع نطاق الإنتفاضة التونسية طبقيا وشاملا, أدي إلي تزايد الضغوط علي النظام بشكل غير مسبوق.

السبب الثالث: وربما الأهم الذي ساعد علي إنجاح الثورة التونسية، هو ظهور إنشقاقات داخل النخبة الحاكمة، خاصة بين المجموعة المحيطة ب 'بن علي' وأسرته وبين المؤسسة العسكرية، التي رفضت أن

[2] سهيل الحبيب، مرجع سابق، ص137 .

تستخدم القوة ضد المتظاهرين وأن الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار علي المتظاهرين ولعب دورا مهما في إجبار بن علي على التنحي عن منصبه.[1]

المطلب الثالث: أنموذج سورية استعراض القوة والحرب الأهلية

شهد عام 2011 حراكا شعب في العديد من الدول العربية تونس ومصر وليبيا لتشهدت سورية إحتجاجات شعبية 2011، والتي بدأت بمطالب إصلاحية ثم تطورت حتى أصبحت تطالب بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، لم يتوقع الكثير إندلاع الحراك لأن النظام في سوريا محكوم بطريقة أمنية و هو مسيطر على الأوضاع بشكل يصعب معه أي حراك شعبي .

فالحياة السياسية شبه معدومة بالبلاد فلا منظمات للمجتمع المدني و لا نقابات حقيقية و لا أحزاب أو تجمعات سياسية حقيقية مما جعل من الصعب معه اندلاع حراك في بلد بمثل هذه السيطرة الأمنية الدكتاتورية التي تسيطر على كل شيء.[1]

لقد بدأت الأزمة السورية نتيجة تفاعل تراكمي لعوامل متعددة بعضها سياسي وبعضها الأخر إقتصادي وإجتماعي، فقد بدأ الحراك في سوريا كردة فعل على جمود البيئة السياسية من أجل تحقيق تغير في شكل السلطة من دكتاتورية إلى دولة تحقق العدالة والمساواة وحق الأقلية في المشاركة السياسية الفاعلة، حيث شهدت سوريا حكما فرديا مطلقا معتمدا على الجيش والأمن بالدرجة الأولى، كما سيطر على مؤسسات الدولة وتهميش الحياة السياسية وتضخم دور الأجهزة الأمنية التي أصبحت تصوغ الحياة السياسية وكذلك تفشي الفساد .[2]

---

[1] دينا شحاتة , مريم وحيد، مرجع سابق.

[1] الكتيبي ابتسام، صال المانع و خرون ،**إلى أين يذهب العرب** ،(بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012)، ص322.

[2] رضوان زيادة، **لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف**،(سياسات عربية،ع:18 ،2016) ،ص 54 .

غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية فهي من ابرز العوامل التي أسهمت في خلــق وتعميق الأزمة البنيوية التي يعاني منها النظام السياسي السوري وذلك بسبب غياب التوازن بين الســلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

مطالبة الشعب السوري إلغاء حالة الطوارئ .[3]

كما عانت القطاعات الإقتصادية من تحول حزب البعث للعمل بآليات السوق دون الإهتمام بتوفير شبكات الضمان الإجتماعي المرافقة لهذا التحول، الأمر أفضى إلي تراجع في دور القطــاع الإقتصــادي العام وتقليص الإنفاق العام، أيضا وقف الإستثمار الإنتاجي الحكومي وتفويضه إلي القطاع الخاص ،الأمر الذي أدي إلي إنتشار الفقر والبطالة المقنعة وضعف الإنتاجية وإرتفاع معدلات التضخم وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة خاصة في المناطق الريفية .

وفق تقديرات معدلات التضخم عام 2010 فان حوالي 7 مليون نسمة 34.3 % من إجمالي السكان أصبحوا تحت خط الفقر، كما إنخفضت القدرة الشرائية بحوالي 28% خلال عشرة أعوام ماضية وتدنت نسبة إستهلاك القوي العاملة إلي% 14 من الدخل الوطني، وهنا نجد إنقسام سوريا إلى قلة تسيطر على مقدرات الدولة الإقتصادية والأغلبية من عامة الشعب الذي يعاني الفقر .[1]

أما بالنسبة للفساد تراكمت أخطاء النظام حسب المحللين وعجزه على تبني المشاريع الإصلاحية اللازمة للمحافظة على بنيته ونجاح الطبقة المتوسطة في ترشيد السخط الشعبي وتشكيل خطاب وطني يحقق المصلحة العامة بعد إلغاء دورها في مجال التنمية السياسية وأصبحت بلا وزن او تأثير سياسي.

---

[3]ابراهيم عبد الكريم,جواد الحمد...وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**،(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012)،ص43 .

[1]سلامة كيلة، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2014) ،ص356 .

حيث تعددت الأطراف المتداخلة في الأزمة السورية حيث أفرزت الأزمة أشكالا جديدة تنظم فيها القوى الفاعلة تمثلت في منظمات مجتمع مدني وشبكات إعلامية، وأنشأت هياكل جديدة أسهمت في توسيع الحراك وتعقيد الأوضاع أكثر. [2]

تحول الحراك السوري إلي صراع داخلي بشأن توزيع السلطة وجعل محل إستقطاب إقليمي حتى داخل المعارضة وفشلها من بناء قيادة موحدة قادرة على إدارة الأوضاع، وحدوث إختلالات أمنية وإنتشار ظاهرة التطرف والعنف زاد من أعداد الضحايا والنازحين والمهاجرين وجعلها تتحول من أزمة داخلية إلي إقليمية إلى دولية وإستقطاب الدول الكبرى .[1]

فتدخل القوي الكبرى من أجل إنهاء الأزمة وإيجاد حلول سلمية جعل سوريا تعاني من فرض عقوبات إقتصادية أسهمت في هجرت رؤوس الأموال والخبرات البشرية إلي الخارج، مما أدي إلى إنكماش الإقتصاد السوري، فقدان النظام السوري السيطرة على الجزء الأكبر من الأراضي الغنية بالنفط وخضوع أجزاء منها لسيطرة المعارضة ، تدمير البنية التحتية وإنهيار الإقتصاد الصناعي في العديد من المدن السورية ، تراجع حجم الإنتاج والناتج المحلي وتراجع معدل الصادرات ونمو القطاعات الإقتصادية الأمر الذي أدي إلي إنخفاض سعر صرف الليرة السورية بشكل كبير، إرتفاع تكاليف الإنتاج بسبب إرتفاع أسعار الوقود والطاقة فازدادت تكلفة الإنتاج وارتفعت الأسعار مما أدي إلي إنتشار ثقافة الغلاء.[2]

---

[2] لحمش مني ،**رؤيه اقتصادية –اجتماعية "لحركة الاحتجاجات السورية، أراء ومناقشات**،(بيروت:مجلة المستقبل العربي، ع:397،مارس2012)،ص166.

[1] Marwa Daoudy ,**the Arab Spring Implications for British Policy,(** London: Conservative Middle East Council,2011),P22 .

[2] مروان قبلان، **الثورة والصراع على سورية**، (سياسات عربية،ع:18، 2016) ،ص67 .

الحراك في سوريا إندلع وعم أرجاء البلاد وقد تأزمت الأوضاع مما أدى إلي تدخل العديد من القوي الدولية ، وتدخلت فيه أطراف عدة مما أربك حسابات الأنظمة التي لم تكن تخطط لبديل للنظام السوري لأن النظام السوري لا شك انه احد المحاور الرئيسية بالمنطقة مما جعل العديد من المفسرين المؤيدين للنظام أنها مؤامرة لتدمير المقاومة والممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى، وقد قام بعض الناشطين من المعارضة بدعوات على الفيس بوك وذلك في تحد غير مسبوق لحكم بشار الأسد متأثرين بموجة الاحتجاجات العارمة، وما زاد الأمور أكثر تعقيدا تأزم الوضع الأمني وبرز القوة الجديدة الدولة الإسلامية "داعش" التي أدخلت سوريا في حرب أكثر دموية، مما استدعى الأمر إلي تدخل القوي الإقليمية من أجل إنهاء الحرب إلا أن اختلاف المصالح بين القوي الدولية الكبرى زاد من تعقيد الأمور وحال دون حلها.

جاءت ردود الأفعال والإستجابات الإقليمية والدولية تجاه سوريا في شكلها المتناقض والمتضارب، حيث تحدد الموقف التركي في موقفي التعاطف والتأييد الضمني للثوار ثم أعقبه الحديث عن التدخل العسكري، وما لبثت تركيا أن غيرت من مجرى مسار توجهاتها تجاه الأزمة السورية، مؤكدة تجنيب التصعيد العسكري نظرا لصعوبة حصولها على دعم المجتمع الدول.[1]

ويتشابه الموقف التركي مع الموقف الخليجي في أن كليهما شدد الخناق على نظام الأسد، لكن الموقف الخليجي أخذ مسار اللقاءات والاجتماعات والدعوة لوحدة وطنية ودعم المعارضة والسعي إلى إسقاط الأسد. بيد أن المواقف الخليجية اختلفت من دولة إلى أخرى، حيث أكد الموقف الإماراتي الحل السلمي

[1] رضا محمد هلال، **التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية**،مجلة السياسة الدولية،متحصل عليه:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2722.aspx

بينما أكد الموقف السعودي – القطري ضرورة دعم المعارضة وإتخذ نهج التسليح، وهو ما اختلف مع الموقف التركي الذي ترى فيه تصعيدا وإطالة لأمد الأزمة.[2]

وتضيف الباحثون أن طبيعة التعاملات والمواقف الأوروبية المتسمة بمحدودية الفعالية، هي نتيجة انشغالها بأزماتها الداخلية, ويقوم الموقف البريطاني على الدعوة إلى ضرورة الانتقال السياسي من خلال خطة كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي، بينما كان الموقف الفرنسي داعما للموقف السوري الثوري بدافع التدخل الإنساني لإنهاء الصراع السوري واعترافها بالحكومة ، على عكس موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت ورقة التدخل الإنساني هي الورقة الأقل والأضعف استخداما.[1]

يأتي الموقفان الصيني والروسي متمحورين حول نبذ فكرة التدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة تفاديا للوقوع في الوضعين العراقي والليبي، ويؤكد الموقف الروسي ضرورة نبذ العنف والدعوة إلى التغيير السلمي والحوار الوطني والحل السياسي, وهذان الموقفان الروسي والصيني يختلفان عن الموقفين التركي والأمريكي في أن الأخيرين تتسم طبيعة تعاملاتهما تجاه الأزمة بملمح التنسيق للتعامل مع التداعيات، وفرض عقوبات على النظام وتسليح المعارضة، ولكل من هذه المواقف مبرراته وطموحاته ومصالحه الخاصة وحساباته الدافعة تجاه تحقيق أكبر قدر من المنفعة، والخروج بأقل قدر من الخسائر في هذه الجولة الحاسمة. [2]

---

[2]نضال حمادة،**الوجه الأخر للثورات العربية** ،(لبنان :دار الفارابي، 2013)، ص304 .

[1]حسين حارث، **السياسات الأمريكية اتجاه تنظيم داعش**،(سياسات عربية،ع:16 ،2015)،ص 43 .

[2]أحمد سعد نوفل ,طارق عبد الجليل..وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (لبنان :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)،ص279 .

المبحث الثاني: محددات الاقتصاد التي أدت إلي الحراك العربي

المطلب الأول : ندرة المشاريع الاقتصاد في الوطن العربي.

تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم دعائم الاقتصاد في معظم دول العالم وأحد أهم مجالات خلق فرص العمل، وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة حوالي 95% من إجمالي الشركات في الغالبية العظمى من دول العالم وتوفر ما بين 40 إلى 60% من مجموع فرص العمل .

وتشير دراسة صادرة عن مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة 'الرسمية' تساهم في 33% من الناتج المحلي الإجمالي لإقتصاديات النامية، كما أنها تساهم بما يصل إلى 45% من فرص العمل, وترتفع هذه الأرقام بشكل ملحوظ عند إضافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع غير الرسمي، أما في البلدان ذات الدخل المرتفع فتساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤمن 62% من فرص العمل[1] .

تعاني الدول العربية من الفساد الإداري يكون الإهتمام مبالغا بالانجازات الوهمية العملاقة ومشاريع ضخمة تكلف المليارات من أموال وميزانيات الدول، تخرج فجأة وقد تموت كما خرجت بشكل سريع ومفاجئ. وبطبيعة الحال فإن تلك المشاريع لم تكن نتاج دراسات وإستشارات من أبناء الخبرة ، مع غياب الشفافية وآليات المحاسبة للمساءلة والتي تحاسب المقصر وتستفيد من التجربة المرة حتى لا تقع مرة أخرى ،مع انحسار دور النظام العربي الرسمي واحتضاره وغيابه التام عن الساحة الدولية والإقليمية .

عدم توفر الاستقرار السياسي وعلى وجه الخصوص عدم إستقرار السياسات المالية والنقدية "كسياسات أسعار الصرف والرقابة على النقد وسياسات التصدير والاستيراد"، وتطبيق سياسات منها غير مجدية

[1] مركز اتحاد المصارف العربية، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، (مجلة الاتحاد، ع:425، 2016).

ساهمت في تشوهات خطيرة في الإقتصادات العربية أثناء تنفيذ الخطط الإنمائية ،فعلى سبيل المثال أثرت أسعار الصرف الزائدة عن قيمتها الحقيقية في بعض الدول عن إعاقة الإنتاج.[2]

عدم توفر سياسات واضحة في بعض الدول العربية حول معاملة الإستثمارات القادمة من الخارج وتحديد مجالات نشاطها، إضافة إلى عدم وضوح الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الإقتصادية والعلاقة بين القطاع العام والخاص.

غياب شبه كامل للسياسات الإقتصادية التنموية في بعض الدول العربية وتغيير شبه دائم للخطط الإنمائية مع تغير الحكومات وعدم إستقرار التشريعات الناظمة للاستثمار في أغلبية الدول العربية بل حتى عدم وضوح نصوصها وقصور في اللوائح التفسيرية التي تفصل مضمونها من شانها أن تؤثر على فقدان الثقة بمناخ الإستثمارات بكامله وتحد من جذب الإستثمارات لتنفيذ المشاريع الضخمة القادرة على تحقيق أفضل النتائج للتنمية.[1]

تنامي الإضطرابات الأمنية والقلاقل الداخلية التي أدت إلى زيادة حذر وتحفظ رجال الأعمال بل وهروب وهجرت الأموال وتدني نشاط الاستثمار الخاص في تنفيذ الخطط الإنمائية، أيضا الحروب التي عمت في المنطقة العربية قد تداخلت مع تجارب التنمية العربية وساهمت في تضييق الخيارات الإنمائية المتاحة وفي إجراء تغيرات غير متوازنة في توزيع إجمالي للإنفاق العام على المجالات المختلفة، إذ أثرت على زيادة مخصصات الإنفاق على الدفاع والأمن بأكثر من ثلاث أضعاف المستوي المتوسط في الدول النامية، وتقليص مخصصات الإنفاق على المشاريع الإنمائية، خاصة مشاريع قطاعات الخدمات

[2]سميح مسعود، **تحديات التنمية العربية**، (كندا: المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، 2010)،ص ص32 ــ33 .

[1]لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، **التنمية البشرية 2013 'نهضة الجنوب'**،(كندا : الكتبة البريطانية ،2013) ،ص69 .

الاجتماعية المتعلقة بتطوير التعليم والصحة والإسكان مما أثر سلبا على المقتضيات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية.[2]

الحصول على التمويل هو أحد أعظم التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، حيث شهدت القروض المقدمة من المصارف للقطاع الخاص ارتفاعا كبيراً في الآونة الأخيرة في الدول العربية. إلا أن الحصة الأكبر منها حصلت عليها الشركات الكبيرة فيما تكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل، فعادة ما تكون المصارف العربية متحفظة عن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة بسبب إرتفاع المخاطر نظرا لحجمها وإمكانياتها المحدودة. [3]

وهكذا يظل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية محدوداً بسبب: عدم وجود بيئة مواتية ولأن البنية المالية التحتية غير كافية ومحدودية أدوات الإقراض، ولأن مهارات إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحاجة إلى تحسين وتحتاج إلى مزيد من الشفافية، وبسبب عدم توافر ضمانات, كما أن معظم المصارف والمؤسسات المالية العربية ليست مجهزة لتقديم منتجات مصرفية مربحة ومستدامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1] .

تحتاج الدول العربية إلى إعداد استراتيجيات لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة تشارك فيها الإدارات الحكومية، القطاع الخاص منظمات المجتمع المدني والمنظمات التنموية العربية والعالمية، حيث أن تجربة الدول الناهضة والمتقدمة تشير إلى أنه بدون هذه الإستراتيجيات تظل الجهود مبعثرة ومحدودة العائد.

تحتاج الدول العربية إلى إنشاء منظمات قطرية رئيسة تسهم في تحويل الاستراتيجيات والسياسات

---

[2] سميح مسعود، مرجع سابق،ص 34 .

[3] المعهد العربي لإنماء المدن ، **تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية**، (الكويت: المعهد العربي لإنماء المدن العربي،2015).

[1] عامر ذياب التميمي، **السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية**، (الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2005) ،ص 7 .

إلى برامج عمل متنوعة في المجالات التمويلية والتنموية الأخرى، وتنسق وتعزز عمل مختلف المؤسسات الداعمة لقطاع المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة . [2]

ضرورة تشجيع وتعزيز المشروعات التي تتسم بالإبداع والابتكار والقدرة على النمو وتحقيق قصص النجاح وتكوين الثروات لتحقيق التنمية المنشودة.

تطوير نظم معلومات متكاملة لتنمية المشاريع حيث أن صعوبة وتكلفة الحصول على المعلومات تشكل واحداً من أكبر العوائق أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشمل هذه المعلومات فرص التمويل، برامج تنمية القدرات الأسواق التقنية والإجراءات الحكومية.

على الدول العربية إعادة صياغة سياساتها الإقتصادية من خلال إقامة مشاريع اقتصادية ذات فائدة ومربحة من أجل تحسين المستوي المعيشي للفرد داخل الدولة وكسب مكانة وقوة إقتصادية بين الدول المتقدمة.

المطلب الثاني:السياسات التوزيعية للاقتصاد في الوطن العربي

تعاني المجتمعات العربية من تفاوت إقتصادي وتنموي من الإخفاق في تحقيق التنمية القائمة على العدالة الإجتماعية، بسبب إنخراط العديد من الدول في تطبيق سياسات تكرس الفقر والتهميش والإقصاء وعدم المساواة. إذ يكاد لا يخلو بلد عربي من صور الإجحاف والتمييز وصور الإقصاء والتهميش، وتحقيق العدالة الإجتماعية هدف دونه الكثير من التحديات يرتبط بعضها بالبعد الدولي أو بتراكمات تاريخية وتعقيدات سياسية وجغرافية وتنموية، لكن ذلك لا يعفي الدول والحكومات العربية من واجباتها

[2] زياد بهاء الدين، **سوق الصرف لسياسة اقتصادية مختلفة**،مجلة السياسة الدولية،متحصل عليه:
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/8724

وإلتزاماتها السياسية والإجتماعية والقانونية والأخلاقية، حتى أصبحت شرعية أي نظم حكم ترتكز على أساس قدرته على تحقيق العدالة الاجتماعية لمواطنيها[1].

تبنت الأنظمة العربية سياسة إقتصادية قائمة على ثنائية الإنتاج والتوزيع، فتحولت بذلك إلى أنظمة ريعية أو شبه ريعية غير أن إعتمادها على سياسات إدارية قائمة على الولاء والمحسوبية والعصبية قاد إلى بروز فئات منتفعة من خيرات المجتمع، مكّنتها سيطرتها على أجهزة الإدارة السياسية والإقتصادية والأمنية من جني ثروات ضخمة من العمولات من عقود مشاريع الدولة ومن تسهيل نشاطات تجارية غير شرعية، فأدارت العملية السياسية والإقتصادية والاجتماعية بما يخدم استمرار هذه المنافع[2]، فيما تعلق بالمساواة في الدخل والإنفاق الإستهلاكي في الدول العربية ففي تقريرٍ خاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أصدره البنك الدولي وُجد أن الدول العربية قد نجحت منذ استقلالها في تحقيق انخفاض في درجة عدم المساواة في توزيع الدخل ومستويات الفقر, وقد عزى البنك هذا النجاح إلى " تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الإقتصادية والإجتماعية" التي أتـــُبعت في الدول العربية حتى منتصف ثمانينات القرن العشرين[1].

إن بلدان الوطن العربي تتفاوت في مستويات معيشتها كما تتفاوت في معدلات نمو الإنفاق الاجتماعي، فقد أظهرت عدة بحوث العلاقة الوثيقة فيما بين درجة العدالة في توزيع المدخول وبين معدلات النمو من جهة وفيما بين معدلات النمو ومستويات الفقر من جهة أخرى. فسوء توزيع المدخول

---

[1] رافي كانبور،**التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي**، (قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013)،ص8 .

[2] علي عبد القادر علي، **اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية**، (الكويت:المعهد العربي للتخطيط،2006).

[1] زينب توفيق السيد، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي"الحالة المصرية نموذجا"**، (مركز دراسات الوحدة العربية،ع:69 ،2015)،ص16 .

يثبط معدلات النمو كما يؤثر سلبا على مستويات الفقر، والعلاقة السببية في الاتجاه المعاكس قائمة أيضا، فإنتشار الفقر يحرم من جهود فئات معينة قادرة على المساهمة في التنمية والتطوير.[2]

نتيجة للسياسات الإنكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي والمتمثلة في: تخفيض القيمة الحقيقة للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما يتبعه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتملة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة تسهم سياسات التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر. [3]

عدم المساواة في المدخول أو تكافؤ الفرص ولعل أبرز الأسباب التغيرات التكنولوجية التي أصبحت أحد دعائم النظام الاقتصادي العالمي، وعلى قدر ما أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى تحسينات في الإنتاجية والرفاهية، إلا أنها في المقابل رفعت من مستويات عدم المساواة في الدخل ومرد ذلك إلى أن التغييرات التكنولوجية صبت في تغير الفن الإنتاجي نحو زيادة الطلب على رأس المال والعمالة الماهرة، مقابل إنخفاض حاجة المنتجين للعمالة ضعيفة المهارة أو غير الماهرة .[1]

تدل المؤشرات المتاحة في الوطن العربي على أن توزيع الثروة، أيضاً، أسوأ من توزيع الدخل فالحكومات التي تسيطر على أهم مصادر الدخلكالنفط والغاز في دول الخليج وإفريقيا وبعض المعادن في دول أخرى، قد أوجدت طبقة من المستفيدين الكبار القريبين من مركز صنع القرار ويكون هؤلاء مع

---

[2] عبد الكريم البشير،سراج وهيبة، **العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا**، (الجزائر:مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،ع:11 ،2013) ،ص10.

[3] علي عبد القادر علي، **العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ع:9 ،2014)،ص12 .

[1] عبد الحليم فضل الله ،**كلفة التعليم العالي وفعاليته التنموية:دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية**، (بحوث اقتصاديات عربية،ع:67 ،2014)،ص45 .

الوقت مراكز نفوذ سياسي، ويطوّرون أدواتهم للتأثير على صنع القرار من رشوة وتحالف لمنع المنافسة، وتدخل في اختيار الأشخاص للمناصب العليا، ومما يضمن لهم الاستمرار في الاحتفاظ بالمكاسب التي حققوها وزيادتها على حساب الباقين .

وفي الدول غير الصناعية أي دول الوطن العربي نتجت معظم الثروة عن بيع الموجودات الثابتة (العقار والأرض والخصخصة)، أو عن منح إمتيازات احتكارية للفئات المقربة من الحكم أو عن طريق الإبداع بفتح أسواق جديدة أمام السلع، أو عن طريق الحصول على عطاءات حكومية كبيرة سواء في قطاع الإنشاءات أو في التزويد للحكومة خصوصاً السلع والخدمات الدفاعية والأسلحة. [2]

بالإضافة إلي سرعة نمو القطاع غير الرسمي ولهذا القطاع وجهان الأول مشروع مثل قطاع الزراعي المعفي من الضرائب والمدعوم أو بناء أبنية وفتح مشروعات صغيرة غير مرخصة وبدون علم الجهات الرسمية، وفي زمن الحروب والقلاقل والهجرات الجماعية الإجبارية، تتطور هذه الأسواق والفعاليات بسرعة ، ولكن معظم هذه الفعاليات تمارس نشاطاتٍ وتقوم بأعمالٍ يمكن ترخيصها لأنها في الأساس مباحة ومشروعة، أما الجانب الآخر فهو الأعمال الإجرامية المنظمة وغير المنظمة مثل التجارة بالمخدرات والرقيق الأبيض والأطفال والأعضاء البشرية والسلاح والإرهاب وغيرها.[1]

تقلص الطبقة المتوسطة تدريجيا فالغنى المفرط والفقر المدقع يعملان معاً ضد الطبقة الوسطى وتؤكد الثورات التي حصلت في العالم أنها، إنْ لم تكن ضد غزو خارجي أو قوى خارجية مستعمرة فإن من أسبابها هو ذلك التفاوت الكبير في الدخل والثروة بين الأغنياء والفقراء، بروز أغنياء حرب جدد وأغنياء نفط جدد وأغنياء مخدرات جدد. وبالطبع كرّس تفاوت الثروة في الوطن العربي ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن تقلص الطبقة المتوسطة وتغيير مكونها هذه الظاهرة هي الربعية، أو زيادة أعداد الأفراد

[2] أسامة الخولي، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، (الكويت :عالم المعرفة،2002)،ص55 .

[1] حسين مرهج العماش، **الحرية والتنمية مستقبل سوريا الجديدة**،(الأردن:دار البيروني للنشر،2014)،ص110 .

المعتمدين في دخلهم على ما تقدمه الحكومة أو القطاع العام لهم من رواتب، أو فرص العمل غير المنتجة أو المعونات الشهرية أو الهبات, وتدفع هذه الأعطيات إلى الكثيرين إلى عدم الإقبال على العمل الأصعب والأشقى في القطاع الخاص بل التركيز بكل الوسائل للحصول على وظائف غير مكلفة جهداً وعقلاً في القطاع العام.[2]

إن إفرازات سوء توزيع الدخل والثروة خطيرة وتستحق مزيداً من الدراسات المتعمقة والإحصاءات الرقمية الدقيقة، وحتى في غياب المعلومات عن هذين المؤشرين في زمن المعلوماتية فإن الشواهد على سوئها كبيرة وتترك آثار في الدول العربية .

المطلب الثالث: عدم التنوع في الاقتصاد العربي

تعاني المنطقة العربية العديد من التحديات التي أثرت بشكل كبير على بنيتها عدم تنوع الاقتصاد وشكل عائقا أمام فرص النمو المتاحة أمام هذه الإقتصاديات نتيجة عدد من الإختلالات كان أهمها الإرتفاع المطرد في معدل الزيادة السكانية و ضعف البرامج التنموية، وغياب التعدد في مصادر الإنتاج بالإضافة إلى تراجع مفهوم الأمن الغذائي والمائي.

إن من أهم المشكلات التي أوصلت الإقتصاديات العربية إلى هذه الحال هي ريعية هذه الإقتصاد خصوصا في الدول النفطية التي إعتمدت على النفط في بناء إقتصادياتها ومصادر دخلها بنسبة تجاوزت 90%؛ ما جعل هذه البلدان العربية عرضة دائما للازمات الإقتصادية[1].

تعاني الدول النامية من غختلال توازن في العناصر الإنتاج إذ أن لديها وفرة في أيدي العاملة ونقص في رأس المال اللازم لتحقيق التطور الإقتصادي الحاجة الحقيقية للتنوع الاقتصادي في دول المنطقة فقد

[2] اسامة الخولي، مرجع سابق،ص 98 .

[1]صندوق النقد العربي ، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010** ،(الإمارات العربية الموحدة:صندوق النقد العربي، 2010)، ص211 .

جاءت نتيجة تذبذب أسعار النفط التي ترتبط إرتباطا وثيقا بالأحداث السياسية والأمنية والإقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم ، حيث ولذلك يستمد الاقتصاد العربي قوته من النفط والغاز والتي أصبحت في فترة لاحقة أحد أسباب ضعفه وهشاشته.[2]

بالنسبة إلى البلدان العربية غير النفطية فالمشكلة تكمن في السياسة المالية التي تستهدف بناء رأس المال البشري والبنية التحتية الملائمة، إذا عليها أن تضع الأسس اللازمة لتنويع اقتصادي ناجح ومحاولة تقليل اعتمادها على المساعدات الخارجية التي تجعل منها اقتصاديات تابعة وغير قادرة على بناء قاعدة صلبة لها.

وجود خلل في الإقتصاد الكلي لدولها ومشاكل تنبع من دمج النفط مع الاقتصاد الكلي تشير إحدى الدراسات إلى أنه في حال إستثنينا النفط من هذه الإقتصاديات يتبين لنا أن معدل النمو الإقتصادي العربي لا يتجاوز 2 أو 3% على الأكثر.[3]

فالإعتماد على النفط أدى إلى العديد من المشاكل الإقتصادية حيث أن:

ــ إنهيار أسعار البترول يؤدي إلي دخول الدولة في أزمة إقتصادية .

ــ تراجع الطلب وهبوط الأسعار في صناعة البيتروكيميائيات وهي احد أعمدة الصناعة التصديرية.

ــ التراجع الكبير في أرادات البترول يؤدي إلي تخفيض الإنفاق العام وظهور عجز في ميزان الحكومة والتباطؤ وتأجيل أو توقف الإنفاق عن المشاريع ،وشح في السيولة في اقتصاديات الدول البترولية ما يؤدي إلي تراجع معدلات النمو الاقتصادي.[1]

---

[2] عامر العمراني، **الاقتصاد العربي بين الريعية والتنوع**،(مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2015) .

[3] مايكل روس، **نقمة النفط 'كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**،تر:محمد هيثم نشواتي، (قطر:منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014)،ص291 .

[1] روبيرت سليتر، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**، تر: محمد فتحي خضر،(مصر: مؤسسة هنداوي،2012) ،ص94 .

تعتبر أسواق المال المحلية في الدول العربية الريعية غير مرتبطة إرتباطا مباشرا بالأسواق العالمية لكونه أكثر إنغلاقا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي العالمي بصورة مباشرة، حيث لم يتعرض سوق أوراق المالية لدول المجموعة للنقابات في القيمة السوقية نظرا لصغر حجم التداول وقلة عدد الشركات المدرجة فيها ،بالإضافة إلى انغلاقها أمام الاستثمار الأجنبي إلا أن اقتصاديات الدول العربية على الإيرادات النفطية فهو أحد أهم مصادر الدخل، حيث إن الإنفاقات الحكومية ترتفع مع إرتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع إنخفاض تلك الإيرادات .[2]

تذبذب أسعار تصدير الموارد الطبيعية خاصة النفط يؤدي إلي دورات متعاقبة من الإزدهار والكساد في البلدان العربية التي تعتمد علي هذه العائدات, وبالطبع، فإنه حينما تكون هناك دورة إزدهار في الإقتصاد فإنه لا تكون هناك مشكلة لدي الدولة الريع النفطي بينما في حالة مرور الأسعار بدورة إنخفاض، فإن ذلك يؤدي إلي مصاعب مالية للحكومة وإلي ركود اقتصادي, وهو أمر منطقي حيث تلعب السياسة المالية في دول الريع النفطي دورا يتجاوز بكثير الدور المعروف الذي تلعبه هذه السياسة في بلدان أخري، نظرا لدورها في إدارة عجلة النشاط الإقتصادي ككل سواء في القطاع العام عن طريق المشروعات الكبرى التي نفذتها وتديرها الحكومة، أو من خلال الإنفاق علي مشروعات البنية الأساسية التي يقوم بها القطاع الخاص، أو من خلال الدعم المباشر وغير المباشر للمنتجين من القطاع الخاص وكذلك من حيث توسيع الإستهلاك العائلي من خلال سياسات الدعم المفرط للمواطنين والتي تبنتها هذه البلاد منذ منتصف السبعينيات. [1]

تحتاج في هذا السعي إلى التخفيف من الإعتماد على الأنشطة الإقتصادية الريعية والإهتمام بشكل أكبر بتطوير قطاع الزراعة والصناعة التي من شأنها خلق عديد من فرص العمل، كذلك لا بد من إعطاء إهتمام أكبر بدور القطاع الخاص بالرغم من أنه قد يكون من الصعب تصور دور كبير للقطاع

[2] مايكل روس، مرجع سابق، ص 278 .

[1] ابراهيم نوار،**التنوع والتباين "قراءة في بنية الاقتصاد العربي لعام2014** ،(المركز العربي للبحوث والدراسات،2014).

الخاص خلال هذه المرحلة الإنتقالية من عمر الحراك العربي والذي نرى خلاله تزايد مسؤوليات ودور القطاع العام وذلك من خلال زيادة الإنفاق للتعويض عن إنخفاض وتيرة الأنشطة الإقتصادية أو من خلال توظيف من فقدوا أعمالهم أو من خلال زيادة الدعم والإعانات والتوسع في مد شبكات الحماية الإجتماعية للتعويض عن الخسائر التي تكبدتها فئات عديدة من المجتمع بسبب الأحداث وكذلك للتعويض عن تدهور مستويات المعيشة لكثير من أفراد المجتمع.[2]

يمكننا أن نستنتج في نهاية هذا الفصل الذي حاولنا فيه دراسة الحراك في الجزائر التي إنتهت بمجرد تنازل السلطة بتقديم إصلاحات سياسية اقتصادية لتسكت بها الشعب، على غرار ما شهده الحراك في تونس التي أسقطت النظام السياسي والمطالبة بالتغيير في النظام السياسي وتحسين المستوي المعيشي ومحاولة البحث عن استقرار في مختلف المجالات إلا أن الحراك لم ينتهي بعد بسب الأوضاع الإقتصادية للبلاد ،أما الحالة السورية فهي تختلف من خلال تدخل القوي الإقليمية والدولية ودخول سورية في دوامة حرب وتأزم الأوضاع ،لكن نلاحظ أن أسباب الحراك في الدول العربية كانت أغلبها إقتصادية من خلال ندرة المشاريع الإقتصادية في الوطن العربي وإعتمادها على عائدات النفط وسوء التوزيع الإقتصادي في الدول العربية.

[2] نوح الهرمموزي، **ظاهرة الريع في العالم العربي** ،(المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية،2013) .

الخـــاتـمـــــة

الخـــاتمة

يعتبر الحراك الذي شهدته الدول العربية مفاجأة للقوى والتيارات السياسية الداخلية والعالم بصفة عامة على الرغم من التنوع في وصف التطورات على الساحة العربية إلا أنه ينطوي أيضاً على معانٍ ودلالات تتعين الإشارة إليها، فأولًا يحمل الحراك في ثناياه معنى الشباب والتجدد التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، هذا بالإضافة إلى ما يرمز له الحراك عادة من تفاؤل وأمل وانتصارات، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة تبتعد فيها عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق التنمية.

المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية في ظل الحراك العربي أدى إلى بروز مؤشرات التفكك التي شهدتها العديد من دول الحراك وهذا راجع إلى عدم المقدرة على تحقيق الانسجام بين الدولة والقاعدة ويبرز ذلك العجز في إدارة شؤون الدولة بحد ذاتها وإعادة بناء الأمة لتصبح نخب فاقدة للخبرة وتقاليد الممارسة في موقع السلطة؛ مما خلق هوة بين القمة السياسية والقواعد الإجتماعية بجميع أطيافها، مما يؤدى إلى صعوبة المقدرة للوصول إلى جوانب التوافق السياسي، وهذا ما كان سببا مباشرا في وضعية الإنقسام والصراع الداخلي .

المحرك الرئيس لهذه الثورات هم الشباب وهم من يقودها ويحركها ويتفاعل معها، كما لعب الإعلام الجديد والتقليدي دوراً رئيساً، إذ كان هو وسيلة الحراك في تونس ومصر وكان تأثيره واضح، بحيث نجحتا بدون عنف وانقسام في المجتمع كما يحصل في باقي الدول العربية التي فيها احتجاجات وثورات. كما أن هذه الوسائل أثرت في انتقال هذه الثورات من دولة إلى أخرى، وأن هذا الحراك أظهر ضعف البناء السياسي في الدول العربية وتمحورها حول شخص القائد أو الرئيس وعدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي, يستطيع أن يقدم من خلاله الأفكار والرؤى للمؤسسة السياسية، ولذلك تضعف الحكومة في حال ضعف الرئيس.

الخـــاتمة

عدم استطاعت دول الحراك مواجهة الضغوط الدولية بشكل فاعل لأن قراراتها فردية وتتمحور حول رأس الهرم السياسي وأبرزت أهمية الحاجة للإصلاح ومواكبة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، و أهمية التنمية المستدامة في الدول العربية، والتي تركز على تنمية الإنسان خصوصاً في الجانب التعليمي وتطوير مصادر الدخل الفردية والمجتمعية. بين الحراك أن الاقتصاد أحد الأسباب الرئيسة التي حركت هذه المجتمع في العديد من الدول العربية وأبرزت أهمية الرأي العام المجتمعي وتكوين مؤسسات المجتمع المدني، والتي تساعد في اتخاذ الرأي الصحيح والقرار الصائب، وتستطيع من خلال هذه المؤسسات الحكومات أن تحاور الجميع وكذلك تصلح مؤسساتها بناء على ما يتطلبه الرأي العام.

إن الاعتماد على العلاقات الفردية بين الدول دائماً يحظى بالإنتكاس بمجرد زوال الفرد وهذا ما جعل الأنظمة الغربية تعتمد في حراكها على المؤسسات ولذلك نجد أن حدوث الإختلاف شكلي عند تغير القادة، أما دول العالم الثالث وبالخصوص العربية فإن حدوث تغيير في قيادة الدولة يصحبة انهيار في المؤسسات وتغيير في مجمل السياسات ولهذا فإن الاتجاه إلى تعميق العلاقات مع جميع القوى الفاعله في البلد الصديق يضمن استمرار العلاقات الطيبة أو يحد من توترها عند حدوث التغيير في رأس الهرم وهذا هو المعول عليه في بناء مشروع عربي قابل للديمومة والاستمرار خصوصاً في مجال محاربة الإرهاب ومفرداته.

الحراك العربي لم يكن متوقعا في ظل الإحباط والعزوف السياسي التي عرتها الشعوب العربية رغم وجود إرهاصات ومؤشرات كانت ومؤشرات كانت تدل على إمكان الإنفجار في أي لحضة، حيث لم يكن هناك تخطيط مسبق للحراك في الأنظمة العربية وإسقاط الأنظمة في كل من تونس وصر وليبيا.

أن الدول التي يتهددها شبح عودة الحراك الشعبي مجددا تعاني من غياب موجع للكوادر السياسية والإدارية، فضلا عن هشاشة النخب السياسية والفكرية، وعجزها عن ملأ الفراغ السياسي الناجم عن إسقاط الأنظمة، إضافة إلى إخفاقها في الاضطلاع بمهمة تنفيذ مطالب الحراك وأهدافه، الاستسهال في التعاطي مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية عبر التوسع في الإجراءات القمعية وتبني سياسات تقشفية لا تلبث أن تعصف بحقوق البسطاء دون سواهم، بدلا من إبتكار حلول إبداعية للأزمات المزمنة ، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمام إنبعاث الاحتجاجات الشعبية الغاضبة.

وصول الحراك العربي إلى بر الأمان يكون بالنجاح في انجاز حالة كاملة من تشغيل القوى العاملة والتوزيع العادل لمنافع تحديث ونمو الإقتصاد الوطني وهذا هو المدخل المتوافر لتحقيق الديمقراطية في الوطن العربي أما الفشل في الانتقال من اقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج، لكن بقاء الوضع الإقتصادي على حاله قد يؤدي إلى موجات متجددة من الحراك.

تشمل التهديدات أو الأخطار الأمنية خلال الحراك طائفة واسعة من المسائل بعضها تلك المتعلقة بالدولة ككيان، كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها، من ثم خطر التحول إلى دولة فاشلة، تشمل التهديدات والتحديات أيضاً ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته أو تمثلاته في صراعات مناطقية أو قبلية، يتضح هذا كذلك في الصراعات السياسية أو الحزبية والأيديولوجية التي اختارت ساحة للصراع كما في مصر وتونس وليبيا سورية على السواء إلى دائرة استقطاب طائفي أو مناطقي أو ديني أو جهوي.

إن انهيار مؤسسات الدولة أو تعرضها لضغط سياسي وشعبي عرضها للضعف والشلل شبه التام، كما يتضمن أكثر من تهديد أمني غير أن المسألة الأخطر هي أن ما يحدث في بلد ما له تأثيراته المباشرة وغير المباشرة وتداعيات متنوعة على البلدان المجاورة التي هي ليست في وضع ملائم للتعامل مع التحديات كما ينبغي .

قائـمـــــــة

المـــــــصادر والمـــــراجـــــع

باللغة العربية:

الـــــــــــــــــكتب:

1. ابراهيم عبد الكريم, الحمد جواد...وآخرون، **تقدير موقف الثورات العربية**،(الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2012).
2. أديب نعمة،**الدولة الغنائمية والربيع العربي**،(بيروت :دار الفارابي،2014).
3. الأسود شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).
4. الأشقر جلبر ، **الشعب يريد 'بحث جذري في الانتفاضة العربية'** ،تر:عمر الشافعي، (بيروت :دار الساقي، 2013).
5. الاقداحي هشام محمود ،**الحراك السياسي** ، (إسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة ،2012).
6. البلاوي حازم ، **النظام الاقتصادي الدولي المعاصر**،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000).
7. البلاوي حازم ، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل**،(بيروت :مطابع الشروق،1993).
8. بشارة عزمي، **في الثورة والقابلية للثورة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).
9. بشارة مروان ، **العربي الخفي وعود الثورات العربي ومخاطرها**، تر:موسى الحالول، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2013).
10. بكرى مصطفى، **لفوضى الخلاقة أم المدمرة مصر في مرمى الهدف الأمريكي**،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، 2005).

11. بنجلون الطاهر، **الشرارة انتفاضات في البلدان العربية**، تر:حسين عمر، (المغرب :المركز الثقافي العربي ،2012).

12. بوعشة محمد ، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، (بيروت: دار الجيل، 1999).

13. بونعمان سلمان ،**أسئلة دولة الربيع الربيع**،(بيروت :مركز نماء للبحوث والدراسات ،2011).

14. تيلور بيتر, كولن فلنت، **الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر**، تر:عبد السلام رضوان,اسحق عبيد،(الكويت:عالم المعرفة ،2002).

15. جالبريت جون كينيث ، **تاريخ الفكر الاقتصادي**،تر:أحمد فؤاد بلبع،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،1990).

16. الحبيب سهيل ، **المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2014).

17. الحبيب سهيل ،**المفاهيم الأيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية**،(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).

18. حسين عمار علي, الاحمري محمد حامد... وآخرون، **التحركات الاحتجاجية الشبابية في الوطن العربي** ،(مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ،2014).

19. حمادة نضال، **الوجه الأخر للثورات العربية**، (لبنان: دار الفارابي، 2013).

20. الخباز حبيب ، **أضواء حول الأحداث والتطورات في الوطن العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

21. خرمة تامر, اشتي فارس ،**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** ،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

22. خليل حسين، **العلاقات الدولية "النظرية والواقع ــ الأشخاص والقضايا**،(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية ،2011).

23. الخولي أسامة ،**البيئة وقضايا التنمية والتصنيع**، (الكويت :عالم المعرفة،2002).

24. دورتي جيمس ، بالستغراف روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

25. ربيع وهبة, اشتلي فارس ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي "مصر ــ المغرب ــ لبنان ــ البحرين"**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2011).

26. رشوان حسين عبد الحميد احمد ، **ثورات الربيع العربي'مقارنة بالثورات العالمية'**،(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2014).

27. روس مايكل ، **نقمة النفط 'كيف تشكل الثروة النفطية تنمية الأمم**، تر:محمد هيثم نشواتي، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2014).

28. الزويري محجوب ، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).

29. الزيود إسماعيل محمد, الطورنة فاطمة سليم ، **قضايا معاصرة**، (الأردن: كنوز المعرفة العلمية،2011) .

30. الساري أحمد, الديري علي أحمد ، **جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية في المجال الافتراضي الي الثورة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2013).

31. سبيرو جون إدلمان ، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، تر:خالد قاسم، متحصل عليه: www.books4ALL.NET

32. سلامة موسى، **كتاب الثورات**، (القاهرة :مؤسسة هنداوي، 2012).

33. سليتر روبيرت ، **سلطة النفط والتحول في ميزان القوى العالمية**،(تر: محمد فتحي خضر،مصر: مؤسسة هنداوي،2012).

34. شحاتة صيام ،**النظرية الاجتماعية 'من المرحلة الكلاسيكية إلي ما بعد الحداثة'**،(مصر: مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009).

35. شعبان عبد الحسين ،**المسيحيون والربيع العربي** ،(العراق: دار اراس ،2012).

36. صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه دول جنوب المتوسط**،(الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2010).

37. عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، متحصل عليه: www. Kotobarabia.com

38. العلواني طه جابر ، **تأملات في الثورات العربية** ،(القاهرة: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث،2011).

39. العماش حسين مرهج ، **الحرية والتنمية مستقبل سوريا الجديدة**،(الأردن:دار البيروني للنشر،2014).

40. الفارسي أم العز علي ،**الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية لدول الربيع العربي تونس ــ مصر ــليبيا**،(الدوحة:مركز الجزيرة للدراسات،2013).

41. فوران جون ،**مستقبل الثورات "إعادة التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة"**، تر: تانيا بشارة ،(بيروت :دار الفرابي، 2007).

42. فوكوياما فرانسيس، **نهاية التاريخ والإنسان الأخير**، تر: فؤاد شاهين، (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1993).

43. فيشر يوشكا، **عودة التاريخ 'العالم بعد الحادي عشر من ايول'**، تر :هاني صلاح، (الرياض:مكتبة العبكان،2009).

44. القلالي محمد المختار,الطاهر بن يوسف، **القوى المضادة للثورة في تونس**، (تونس : مطبعة فن الطباعة، 2012).

45. قيس مضر, طرابلسي فواز... وآخرون، **ثورات الكرامة العربية'رؤى لما بعد النيوليبرالية'**، (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات،2012).

46. كالهون نويل ، **معضلات العدالة الانتقالية"في التحول من دول شمولية إلي دول ديمقراطية تجارب من أوربا الشرقية**، تر:صفاف شربا،(بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2014).

47. كانبور رافي ،**التفاوت الاقتصادي والتنمية الاقتصادية: دروس وعبر من التجارب العالمية للعالم العربي**، (قطر:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2013).

48. الكتيبي ابتسام، صال المانع... وآخرون ،**إلى أين يذهب العرب** ،(بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012).

49. كلفت خليل ، **خارطة اليسار العربي**، (تونسي:مكتب شمال إفريقيا،2014).

50. الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، (لبنان: المؤسسة العربية، 1985).

51. كيلة سلامة ، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2014).

52. لوكسمبورغ روزا ، **الاقتصاد السلعي والعمل المأجور**، متحصل عليه:

WWW.kotobarabia.com

53. المدهون ابراهيم, شومان توفيق...وآخرون، **ثورات قلقة "مقاربات سوسيوــ استراتيجيه للحراك العربي**، (بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي،2012).

54. مرتضى يوسف ، **ربيع العرب "صراع محموم بين الدولتين المدينة و الدينية"**،(بيروت: راد الفارابي، 2012).

55. مسعد نفين ، **حركات التغيير العربية من منظور مقارن**، (فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011).

56. مصباح زايد عبد الله ، **السياسة الدولية بين النظرية والممارسة**، (بيروت : دار الكتب العلمية،2002).

57. مصباح عامر ، **نظرية العلاقات الدولية**،(القاهرة:دار الكتاب الحديث، 2008).

58. مصطفى نادية محمود ، **الثورات العربية في النظام الدولي**،(مصر: دار البشير للثقافة، 2014).

59. منصر جمال ، **التدخل العسكري الإنساني**،(بيروت:الدار العربية للعلوم ،2012) .

60. المنهاوي رمزي ، **الفوضى الخلاقة الربيع العربي بين الثورة والفوضى**،(دمشق :دار الكتاب العربي،2012).

61. ميكافيللي ،**كتاب الأمير**، تر: اكرم مؤمن،(مصر: ابن سينا،2004).

62. النابلسي شاكر ،**النظام العربي الجديد أوراق في الثورات العربية**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012).

63. النملة علي بن ابراهيم ، **هاجس المؤامرة في الفكر العربي بين التهوين والتهويل**،(الرياض: الفكر العربي ،2009).

64. نوار ابراهيم ،**التنوع والتباين "قراءة في بنية الاقتصاد العربي لعام2014** ،(المركز العربي للبحوث والدراسات،2014).

65. نوفل أحمد سعد, طارق عبد الجليل..وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).

66. هاشم صالح، **الانتفاضات العربية 'على ضوء فلسفة التاريخ'**، (بيروت: دار الساقي، 2013).

67. هانس ــ بيترمارتن ــ هارلدشومان، **فخ العولمة**، تر: عدنان عباس على، (الكويت :المجلس الوطني والفنون والآداب، 1990).

68. وليد عبد الحي، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014).

المجـــــلات والـــــدوريـــــات:

1. البربري أميرة، **العرب والولايات المتحدة الأمريكية..المصالح والمخاوف والاهتمامات في بيئة متغيرة**، (مجلة السياسة الدولية، ع: 98).

2. البشير عبد الكريم ،سراج وهيبة، **العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا**، (الجزائر:مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،ع:11، 2013).

3. بن عثمان روضة، **نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا**،(جنوب إفريقيا :معهد الدراسات الأمنية،2011).

4. بولعراس فتحي ، **الاصطلاح في الجزائر بين الدوافع الداخلية والعوامل الخارجية** ،(المجلة العربية للعلوم السياسية ،2011).

5. بولعراس فتحي ، **الإصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير،(مجلة المستقبل العربي**،بيروت مركز الدراسات العربية،ع:374 ،2011).

6. التميمي عامر ذياب ، **السياسات الكلية وإشكاليات النمو في الدول العربية**، (الكويت :المعهد العربي للتخطيط، 2005) .

7. حارث حسين، **السياسات الأمريكية اتجاه تنظيم داعش**،(سياسات عربية،ع:16 ،2015) .

8. حسيب خير الدين، **حول الربيع الديمقراطي العربي:الدروس المستفادة** ،(مجلة المستقبل العربي ، العدد:386 ،افريل 2011).

9. حمادة أمل، **الإسلاميون وخطاب المؤامرة.. قراءة مغايرة لتجربة تونس**،(مجلة السياسة الدولية،ع: 204، 2016).

10. حنيفي علي خالد، **القابلية للتفكير التآمري في مراحل التحولات الكبرى**،(مجلة السياسة الدولية،ع:198 ،2014).

11. حور عبد العالي ،**العوامل السوسيواقتصادية والبيئية وحدود تأثيرها على الوضع الأمني في دول حوض المتوسط**،(شؤون عربية،العدد:146 ،2011).

12. حيدر ابراهيم علي، **الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، (القاهرة :السياسة الدولية، العدد:187 ،مجلد: 46 ،2011).

13. الدسوقي ابو بكر ، **قضايا السياسة الدولية واتجاهات التغير العالمي**،(مجلة السياسة الدولية،ع:200 ،2015).

14. زيادة رضوان، **لماذا تحولت الثورة السورية إلى العنف**،(سياسات عربية،ع:18 ،2016).

15. السيد حسين عدنان ، **الحراك العربي والوحدة الوطنية**، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد:34 ،2012).

16. السيد زينب توفيق، **عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي"الحالة المصرية نموذجا"**، (مركز دراسات الوحدة العربية،ع:69 ،2015).

17. الشبكة العربية الديمقراطية ،**الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد**، (بيروت:مؤسسة درغام، 2013).

18. شحاتة دينا, مريم وحيد ، **محركات التغيير في العالم العربي**، (مجلة السياسة الدولية ،ع:184 ، أبريل 2011).

19. صندوق النقد العرب، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010** ،(الإمارات العربية الموحدة:صندوق النقد العربي، 2010).

20. عبد الشافي عصام ، **تراجع الدور الأمريكي في البيئة الإستراتيجية الجديدة**، (السياسة الدولية،العدد:182 ، أكتوبر 2011).

21. عبدولي سعيد الحسين، **الفوضى الخلاّقة: ثنائية الأنا والآخــر من خلال إشكالية الإسلام و الديمقراطية**،(مجلة دراسات و أبحاث ، جامعة الجلفة، الجزائر، ع:10 ، مارس 2013).

22. عروس الزبير، **الخصوصية الجزائرية في استيعاب الاحتجاجات الشعبية**، (السياسة الدولية ،ع:59 ، 2011).

23. العفيفي فتحي، **الحرب على الفوضىّ الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة**، (المستقبل العربي، ع:390، 2011).

24. عكاشة سعيدة، **سياقات وآليات بروز إسرائيل في خطاب المؤامرة**،(مجلة السياسة الدولية،ع: 204، 2016).

25. علوي مصطفى، **كيف يتعامل العالم الثورات العربية**، (مجلة السياسة الدولية، العدد:184، 2011).

26. علي عبد القادر علي، **اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية**، (الكويت:المعهد العربي للتخطيط،2006).

27. علي عبد القادر علي، **العدالة الاجتماعية وسياسات الإنفاق العام في دول الثورات العربية**، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،ع:9 ،2014).

28. العمراني عامر، **الاقتصاد العربي بين الريعية والتنوع**،(مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،2015) .

29. عمرو سعد الدين،**الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية**، (مجلة الدراسات الفلسطينية ،ع:86 ،2012).

30. فشير عز الدين شكري ، **كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟**، (القاهرة: السياسة الدولية، العدد:184 ،2011).

31. فضل الله عبد الحليم ،**كلفة التعليم العالي وفعاليته التنموية:دراسة مقارنة من منظور اقتصاد المعرفة والعدالة التوزيعية**، (بحوث اقتصاديات عربية،ع:67 ،2014).

32. فؤاد حمه خورشيد ،ثورات الربيع العربي: تحليل جيوبولتيكي نقدي، (الحوار المتمدن،ع:3724 ،2012).

33. قبلان مروان، **الثورة والصراع على سورية**، (سياسات عربية،ع:18، 2016).

34. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية، **التنمية البشرية 2013 'نهضة الجنوب'**، (كندا : الكتبة البريطانية ،2013).

35. لحمش مني، **رؤيه اقتصادية اجتماعية "لحركة الاحتجاجات السورية أراء ومناقشات**، (بيروت: مجلة المستقبل العربي، ع:397،مارس2012).

36. مالكي أمحمد ، **الانفجار العربي في الأبعاد الثقافية و السياسية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2012).

37. مالكي امحمد، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014) .

38. مركز اتحاد المصارف العربية، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، (مجلة الاتحاد، ع:425 ،2016).

39. مسعود سميح، **تحديات التنمية العربية**، (كندا: المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط، 2010).

40. مطاوع محمد ، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط" من حرب العراق إلي ثورات الربيع العربي والوقائع والتفسيرات**، (مركز دراسات الوحدة العربية،2014).

41. المعهد العربي لإنماء المدن، **تطوير المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية**، (الكويت: المعهد العربي لإنماء المدن العربي، 2015).

42. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب, **المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير المعرفة العربي للعام 2014الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة**،(دبي: دار العزيز، 2014).

43. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوب, **المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير المعرفة العربي للعام 2014الشباب وتوطين المعرفة دولة الإمارات العربية المتحدة**، (دبي: دار العزيز، 2014).

44. الهرمموزي نوح ، **ظاهرة الريع في العالم العربي** ،(المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية،2013) .

45. هويري يس، **إصلاحات سياسية لتهدئة الجبهة الاجتماعية المشتعلة:'قراءة في الواقع الاجتماعي الجزائري**،(الجزائر:مجلة الإرشاد،العدد الأول،2011).

الانـــــــــــترنـــــت :

1. امعضش فريد و، الربيع العربي : قراءة في مفهوم والمصطلح، على الرابط:

http://nador.nadorcity.com

2. برنارـــــ هنري ليفي،**الحرب دون أن نحبها 'يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي'**، تر:سمر محمد سعد، متحصل عليه: https // twitter.com/alsha2014hi

3. بن عنتر عبد النور ، **في مصطلح الربيع العربي** ،متحصل عليه:

http://nador.nadorcity.com

4. جابي عبد الناصر، **الطبقة الوسطى الجزائرية من أكثر الفئات الوسطى أنانية في العالم**،الجزائر،2012، متحصل عليه:

http://chouar.blogspot.com/2012_01_01_archive.html

5. الحناكي أحمد ، **نظرية المؤامرة في كبير يجيده العرب** ،(مجلة العرب الدولية، 2014)، متحصل عليه: http://arb.majalla.com/2014/01/article55249546

6. ديب ثائر ، **عن التناقضات الداخلية و المؤامرة الخارجية**، (مجلة السياسة الدولية،2015) ،متحصل عليه : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/5333/

7. زياد بهاء الدين، **سوق الصرف لسياسة اقتصادية مختلفة**،مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/8724

8. محمد هلال رضا ، **التداعيات المحتملة للتدخل الدولي في الأزمة السورية**، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2722.aspx

9. الموسوي كاظم ، **زمن الغضب العربي "الثورات الشعبية الجديدة**، 2012، متحل عليه:

www.kadhimmousawi.blogspot.com

باللـــــغة الأجـــــــنبية:

الفرنسية:

Livres :

1. Dario Battistella, **Théories des relations internationales**,(Paris : Sciences Po Les Presses, 2006).

2. La Fondation Friedrich Ebert, **L'ANNUAIRE DE LA MEDITERRANEE 2010-2011 Printemps arabe, et après ?**, (Rabat: Agence des Nations Unies , 2011).
3. Philippe GAUCHER **Des populations jeunes en marge de l'échiquier socio-économique**(LE NOUVEL ORDRE DU MONDE ARAB,2013) .
4. Valérie Charolles ,**Le libéralisme contre le capitalisme**,(France ,Librairie Arthème Fayard, 2006).

الانجليزية:

a) Books :

1. Elizabeth Kier and Ronald R. Krebs, eds**., In War's Wake: International Conflict and the Fate of Liberal Democracy**, (New York: Cambridge University Press, 2010).
2. Marwa Daoudy ,**the Arab Spring Implications for British Policy**, (London: Conservative Middle East Council,2011).
3. Philip Arestis and Malcolm Sawyer, **The Rise of the Market Critical Essays on the Political Economy of Neo-Liberalism**,(UK: Edward Elgar Publishing Limited,2004),
4. Spyros, Economides & Peter, Wilson, **The Economic Factor in International Relations** ,(London: New York, I.B.Tauris Publishers, 2001) .

b) Périodiques et magazines:

1. Peter T. Lesson and Andrea M.Dean, **"The Democratic Domino Theory: An Empirical Investigation"**, (American Journal of Political Science, Vol.53, No.3 Jul., 2009).
2. Philipp O. Amour ، **The End of the Arab Spring?**، (ALTERNATIVES TURKISH JOURNAL OF INTERNATIONAL RELATIONS ، Vol: 12, No. 3, 2013).

3. Andrea Ansani ،Vittorio Daniele, **about a revolution. The economic motivations of the Arab Spring**, (Italy :International Journal of Development and Conflict, Vol: 3, 2012).
4. Christine Petré, **Tunisian Salafism: the rise and fall of Ansar al-Sharia**,**(** policy Brief, Nº 209 - OCTOBER 2015)
5. Fadi Elhusseini, **Post Arab Spring Thoughts: The Middle East between External and Internal Mechanisms** (Political Economic & Social Forces, HEMISPHERES, Vol. 29, No. 2, 2014).
6. K. Kaya, **Turkey and the Arab Spring** ,(Military Review, Vol. 92, No. 4 July August 2012).

قائـمـــــــــة المـــحـتويـــات

ملخص الدراسة :

تبحث هذه الدراسة الموسومة ب" **البعد الاقتصادي في الحراك العربي** " في دور الاقتصاد كمحرك أساسي في الحراك العربي، فما حدث في المنطقة العربية من حراك زعزع البنية التسلطية في المنطقة، لا يمكن إرجاعه برمته إلى عامل واحد أو جماعة سياسية دون غيرها، إنه متعدد العوامل والأطراف رغم الضغوط الخارجية التي ّ تلخصها إستراتيجية الفوضى الخلاقة والتي ساهمت في تحطيم القشرة الخارجية وتعريتها وأدخلت الدول العربية في حالة من عدم الاستقرار ، كما نجد نظرية الدمينو التي حكمت بتشابه الحالة والأسباب في الدول العربية مما حرك الشارع العربي لتنتقل من دولة إلى أخرى لكن الأكيد أن الشعوب أدت دوراً هاماً في الوصول إلى إحداث هذا التغيير من الداخل.

يمكننا القول أنه بعد سنوات من الحراك العربي تبدو مواقف الدول المختلفة مواقف فردية تبحث عن مصالحها المجردة دون النظر إلى مستقبل هذه البلاد والذي بدوره أثر على مستقبلها وهو الأمر الذي تعاني منه هذه الدول في الوقت الحالي، يمكننا القول أن هذه المواقف اتسمت بالبرجماتية الشديدة بعيدا عن قبول الحراك أو رفضته واتسمت بالوقتية حيث لم تكن أي منها مواقف إستراتيجية تراعي اعتبارات المستقبل ولذا كانت هذه المواقف صراعية تنحسر بين القبول والرفض أو الدعم والدعم المضاد.

Summary of the study:

This study tagged looking to "the economic dimension of the Arab movement" in the role of the economy, a key engine of the Arab movement, what happened in the Arab region motionless shook the authoritarian structure in the region, can not be the whole to one factor or without other political group returned, it is multifactorial the parties despite the external pressures that Tl_khasha creative chaos strategy, which contributed to break the outer shell and undressing and introduced the Arab countries in a state of instability, as we find Ldermino theory that ruled the similarity of the situation and the reasons in the Arab states, which move the Arab street to move from one country to another but it is certain that the peoples played an important role in access to make this change from the inside.

We can say that after years of the Arab movement positions of the various countries look like individual positions looking for the naked interests without regard to the future of this country, which in turn impact on the future of which suffer from these countries at the moment, we can say that these attitudes characterized by severe Pragmatism away from acceptance of mobility or rejected and marked Temporary where any of them were not the positions of the strategy takes into account future considerations, and so this was a confrontation recede positions between acceptance and rejection or support and support counter.